من

قضايا التعليم

الأستاذ الدكتور
ماهر عبد القادر محمد
جامعة الإسكندرية

2004

من

قضايا التعليم

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

تمثل قضايا الثقافة والتعليم فى مصـــرنا بعـــداً تنمويـــاً حضارياً من الدرجة الأولى ، كما تمثل تحديا أصيلا لعودة الوعى الذى ننشده . وقد شهدت السنوات الماضية اتجاهات اصلاحية فى ميدان التعليم ، لكن المردود لم تظهر فاعليته حتى الآن ، وربما ستأخذ بعض الوقت لتظهـــر لأن مـــاتم انجازه لم يكن إلى حد ما _ من وجهة نظرنا– على مستوى الحلول الاستراتيجية .

ولا غرابة فى أن مشكلات التعليم التى نعانى منهـــا الآن كانت هى ذاتها قضايا مطروحة منذ أكثر من ثلاثة أربـــاع قرن، وقد ناقش عميد الأدب العربى الدكتور طـــه حســـين قضايا التعليم أوسع مناقشة ، وشخص مواضع الخلل فـــى أكثر من جانب وذلك فى مؤلفه " مستقبل الثقافة فى مصر" الذى دونه عام 1937 ، والذى اقتبس منه المقـــاطع التـــى يقول فيها : فكثرة التلاميذ فى الفصل خطر عظـــيم علـــى

صلاح التعليم ، وحائل دون انتفاع التلميذ به وفراغ المعلم له ....

ولابد أن يشعر القادرون على دفع الضرائب شعوراً دقيقا عميقا ، يمتزج بنفوسهم ، ويجرى فى عروقهم مع دمائهم ، بأن ما يؤدون من الضرائب للدولة لا يؤخذ منهم لينفق على غيرهم ، وإنما يؤخذ منهم لينفق عليهم ، فهم يستفيدون كلما ارتقت مرافق الحياة فى مصر .

كانت قضية أعداد الطلاب وكيفية الانفاق عليهم إذن من القضايا الملحة والمطروحة قبل منتصف القــرن الماضــى بكثير . وهناك بعض الحلول التى قدمت إلى الحكومة فــى فترة مبكرة . يذكر الدكتور سعيد اسماعيل على فى كتابــه القيم " تاريخ الفكر التربوى فى مصر الحديثة" أنه بناءً على اقتراح النائب مصطفى خليل باشا فى عام 1910 " قــررت الحكومة فرض ضريبة على الأطيان قدرها 5% مما هــو مفروض عليها كى تنفق منه على التعلــيم الابتــدائى فــى مختلف الجهات بواسطة مجالس المــدريات ... " . لــيس معنى هذا أننى أرى فرض مثل هذه الضــريبة الآن ، لأن

الظروف التاريخية والاجتماعية قد تغيرت عن تلك الظروف التى كانت سائدة فى مصر فى بداية القرن الماضى ، وإنما أرى ضرورة أن يتقدم الناس بحلول واقتراحات لفتح الأبواب لمعالجة ومناقشة قضايا التعليم بصورة أوسع للوفاء باحتياجات الأمة .

ربما كان على المرء أن يقول بعض الكلمات القليلة عن كتاب يتحدث عن التعليم وقضاياه كما نعيشها فى واقع حياتنا . ومن ثم فإن ما يتعين عليه أن يقول فى مثل هذه الحالة أن مجموعة المقالات التى يجدها القارىء بين دفتى هذا الكتاب تمثل رؤية شخصية وخاصة لقضايا التعليم ، وهى تعبر عن أفكار وهموم نعيشها جميعا وتتعلق بالتعليم ومنظومته ، والهم المتزايد الذى يشكل ضغطا نفسيا على منظومة تحيث وتطوير الأمة بأسرها .

وربما كانت النقطة الأخيرة هى التى دفعتنى لتناول قضايا التعليم عبر سنوات ، أحاول من خلال هذا التناول أن اكشف النقاب عن بعض النقاط المهمة المتعلقة بالرؤية المستقبلية للتعليم باعتباره المشروع القومى للأمة ، أو

بمعنى أدق مشروع المشاريع . وبطبيعة الحال فإنه إذا اعتبرنا التعليم هو المشروع القومى للأمة فإن هذا يحتم علينا أن نوجه أنظارنا إلى المستقبل ، ونحاول من خلال هذا التوجه أن نفكر فى كيف يمكن لنا الاستفادة من كل ما هو متاح لدينا لبناء استثمار أفضل للمستقبل من خلال منظومة التعليم ، وكيف يمكن أن نستفيد من فكرة حلول المشكلات . من هذا المنطلق أيضا كان تصورى لقضايا التعليم تصوراً فاعلا وليس منفعلا . وكذلك جاءت الجهود المتواصلة التى تبذل فى سبيل النهوض بقضايا التعليم من جانب الكتاب والأدباء والمفكرين وأساتذة الجامعات وكل المشتغلين بقضايا التعليم من أجل رفعة شأن الأمة .

إن التصورات المعروضة هنا على هذه الصفحات ، والتى كتبت على مدار سنوات طويلة ، قصد منها أصلا الاسهام فى قضايا الأمة المثارة . وقصد منها بيان أن التعليم هو أمل الأمة ، وأنه السبيل الأكيد للنهوض بالأمة ومواجهة التحديات ، وأنه المشروع القومى للأمة .

لكل هذا فإننى أقدم الشكر والعرفان لكل مــن الأديــب الكبيــر الأستاذ رجب البنا صاحب الفكر والقلم ، والأستاذ الأديب والمفكــر الكبير الصديق سامى خشبه فقد ساعدانى علــى نشــر المقــالات الواردة فى هذا الكتاب واتسعت صفحاتهما لنشرها . وفــى هــذا الكتاب يجد القارىء مانشرته عبر سنوات عن قضايا التعليم ، أمــا ما لم أقم بإرساله إلى النشر فقد نشرت منه هنا المقالــة الأخيــرة والتى كانت جزءا من ورقة عمل مقدمة إلى أحد مؤتمرات تطــوير التعليم. ويجيء نشر هذه المقالات مسألة ضرورية وملحة لأكثر من سبب : أما الأمر الأول فيتعلق بأن قضايا التعليم مازالــت مثــارة وأنها موضع جدل وحوار متواصل من جانب كل فئات الشــعب . وأما الأمر الثانى فيرجع إلى أن بعض تصورات هــذه المقــالات مازال صالحا للتناول إن فى كلياته أو جزئياته . وأما الأمر الثالث فهو خوفى من تعرض ما تبقى لدى من هــذه المقــالات للضــياع والفقدان مع مرور الوقت ، ولأنها تعبر عن مرحلــة مهمــة مــن مراحل التفكير فى قضايا الأمة .

والله أسأل التوفيق والسداد ،،

ماهر عبد القادر محمد

الإسكندرية فى

أول فبراير 2004

-1-

رؤية تنموية للتعليم الجامعى

[صدرت فى مجلة الإهرام الاقتصادى بتاريخ 6/8 / 1992 بعنوان : من أين نبدأ اصلاح التعليم الجامعى فى مصر ؟]

(وهذه هى المقالة الأولى فى سلسلة المقالات التى كتبها عدد كبير من الكتاب والمفكرين وقدمها الأستاذ الأديب والصحفى الكبير رجب البنا فى الباب الـذى اشرف عليـه فـى الاهرام الاقتصادى بعنوان هايد بارك.

أما فى تقديمه لهذا الباب فيقول الأستاذ رجب البنا : إذا كانت بريطانيا تفخر بحديقة هايد بارك ، حيث يستطيع كل انسان أن يقول ما يشاء وتعتبرها دلـيلا علـى الديمقراطيـة وحرية الكلمة فإن من حق مصر أيضا أن تفخر بازدهار الحرية فيهـا بغيـر قيـود .. وكدليل على ذلك نلتقى أسبوعيا وشعارنا صراع الافكار هو القوة الدافعة لتقدم بلدنا .

وأما فى تقديمه للمقالة التى كتبتها فقد كتب يقول : والدكتور ماهر عبد القـادر محمـد أستاذ تاريخ ومناهج وفلسفة العلوم بكلية الآداب بجامعة الإسكندرية يضع لنـا تصـورا شاملا للقضية يمكن أن يكون أفضل مدخل للحديث .. وهو تصـور يسـتحق الاهتمـام الشديد .)

قضية التعليم فى مصر الآن من أخطر قضـــايا الســـاعة وقد يفوق حجمها الحـــديث عـــن المشـــكلتين الاقتصـــادية والسكانية معا : هذا التقرير قد يصـــيبنا بـــالخوف ولكنهـــا الحقيقة التى ينبغى أن نصارح أنفسنا بهـــا ونقـــف للحظـــة واحدة موقف المكاشفة مع النفس لنعـــرف بعـــض مكـــامن الخطر ونضع أصابعنا على مفاتيح القضية .

وربما جاز لنا أن نبدأ باول تقرير ذكره الأستاذ الدكتور فتحى سرور فى ندوة تليفزيونية حين كان وزيـــراً للتعلـــيم وهو أن حجم الانفاق على التعليم يعكس حقيقتـــين هـــامتين الأولى أن نظام التعليم فى مصر الآن يشكل عائقا حقيقيا فى سبيل تنفيذ أى خطة تنموية للدولة ، وهذا يعنى أن الجهـــاز التعليمى ككل يحتل موقع الصدارة بين أجهزة الخدمات التى تستنزف من الدولة ما يمكن أن يوجه لحل مشكلات كثيرة . والأمر الثانى أنه لابد لنا من حل ، امـــا أن نعيـــد ترتيـــب الأوراق مرة ثانية أو يعصف بما هو قائم فعلا ويأتى ببديل يحقق الارتفاع والرقى بالعملية التعليمية ككل وفـــى نفـــس الوقت ينتزع جهاز التعليم ككل من موقعه كجهاز خـــدمات

إلى حيث يضعه بين أجهزة الانتاج فى الدولة فنوفر على الدولة مليارات الجنيهات ونحقق فائضا يمكن أن يوجه لغزو الصحراء التى نعلق عليها بعض الأمل فى حل مشكلات اقتصادية لها اعتبارها .

وحقيقة الأمر أن المتأمل الجاد فى كل ما يتم من اجراءات للتطوير داخل جهاز التعليم يدرك جدية العمل الذى يجرى من حيث النظر والتطبيق ، ويوقن أن الاهتمام موجه الآن لاعادة ترتيب المعطيات بصورة تؤهل جهاز التعليم فى المستقبل القريب للاسهام فى دفع عجلة التنمية داخل المجتمع عن طريق توفير مصادر ذاتية للتمويل . وهذه العملية إذا تمت بصورة منظمة فإنه من المتوقع قريبا أن يحقق جهاز التعليم بعض الفائض فضلا عن الاكتفاء الذاتى فتختفى مشكلة المليارات الأربعة وتستريح الحكومة من تدبير هذا البلغ .

وهذا الاستنتاج يعنى أن الدكتور فتحى سرور كان قد أخذ على عاتقه مهمة الاقتراب من التابو الذى يخيف القاصى والدانى .

من الواضح أنه كان يحمل فى رأسه تصـــورا محـــددا لكيفية تبديل المواضع ونقل العملية التعليميـــة مـــن دائـــرة الخدمات إلى دائرة الانتاج ، ويعنى أيضا أنه كـــان يريـــد للتعليم أن يشكل ركنا تنمويا اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا ، ويعنى ذلك أن تزداد الأصـــوات المعارضـــة لتصـــوراته الجديدة التى سوف تعصف بكل ماهو تقليدى وبكل المصالح المرتبطة بالتصورات الكلاسيكية للتعليم وهذا ما حدث .

ويبدو أن هناك شقا هاما لابد من تقريره فيما يتعلق بالعملية التعليمية ككل وهو أن الناس قد ألفت ما فطرت عليه ، وهذا لايتناسب مع مقاييس ومعايير العصر ولا يقدم ثراء ثقافيا أو علميا بـــالمعنى الـــدقيق ولا يخاطـــب الـــوعى الفكـــرى والاجتماعى لدى الانسان فى مصر . لقد أصبح المـــألوف مجرد صور باهته فحاملو الشهادات متراصون يسعون فى الأرض بحثا عن الرزق . وفى ظل هـــذا المفهـــوم تبـــدل تصور الجهل ، واختلف، إذ أن تعريف الجهل عادة يقتصر اجتماعيا على الأمية الأبجدية دون الاكترات بالأمية الفكرية المتمثلة فى الفقر الفكرى وسذاجة العقلية وسطحيتها ، الأمر

الذى نجده لدى الكثيرين من الفئة التى ذكرناها على الرغم من سلامتهم من الأمية الأبجدية والتعليمية .

ويعكس هذ التقرير حقيقة هامة تتمثل فى أن اجــراءات التطوير وضعت يدها على بيت الداء ، وأرادت أن تستأصل هذا المفهوم من روح الأمة لتحل مكانه مفهوما ايجابيا يتسق وبصورة فعالة مع كل صوت يرتفــع مــن أجــل التنميــة وتطورات التحديث فى المجتمع ولذا لزم التنويــه بــبعض الجونب الايجابية التى يمكن أن نستنبطها من عملية التطوير كما رأها الدكتور سرور .

1- أن المفاهيم التطويرية الجديدة تكشف عــن أن العطــاء الفكرى هو سمة الامة ولن يتسنى للأمة أن تتقدم عن طريق السلبية الاستيعابية الاستهلاكية .

2- أنه مطلوب منا أن نحول ابناءنا إلى مســتقبلات جيــدة للمؤثرات الفكرية والعلمية العالمية على أن يتضمن هذا أن نبث فيهم الثقة بالنفس والعقل والابداع . وهذا يعنى أنهم فى مرحلة العطاء يقدرون على الانتاج الــديناميكى المبــدع لا الروتينى الاستاتيكى الذى يفرض عوامل التخلف والتبعية .

3- عن طريق التطوير سوف نسمح للمؤثرات العالمية الخارجية أن تتفاعل مع الذات فى حوار نقدى بحيث نأخذ فى نهاية الأمر ما يلائم بيئتنا ووطننا ونستغنى عن العناصر الغريبة التى لا تتفق مع قيمنا .

4- يكشف التطوير أنه لا يلتزم ابتداءاً بقالب جامد لا يحيد عنه وإنما يسعى دائما لاستنباط الحقيقة الموضوعية وتحديث التطوير بصفة مستمرة .

5- أن التطوير بهذه الصورة يتحرر من الجمود الفكرى والتعصب لفكرة دون سواها .

تلك بعض الاستنتاجات التى يمكن أن نخرج بها من استقراء أفكار التطوير التى يدعو إليها الدكتور سرور وهى تعتبر بحق ثورة فى مجال التعليم فى العصر الحديث . وبطبيعة الحال فإنه من المتوقع أن تعلو بعض الأصوات لتعارض أوتنقد ، ولابأس فى هذا ، بل هذا ما نريده فعلا إذا أردنا أن تتسم حلولنا بالواقعية . فقضية التعليم فى مصر أصبحت من القضايا الاستراتيجية التى لابد وأن تخوض الدولة ككل فيها معركة تشبه ما حدث فى العاشر من

رمضان حين تحطمت جسور الخوف أمام ضربة شـــجاعة قوية تناضل من أجل البقاء . والاستراتيجية هنا تتطلب من الجميع مواجهة الامر بشجاعة ، وأن نضـــع أيـــدينا علـــى مكامن الخطأ ونكشفها ونفندها ونقتـــرح البـــدائل ونقـــتحم المشكلة بحل شجاع ، وهذا يعنى أن تكون لدينا القدرة على النقد وقبول النقد أى على طرح وجهات النظـــر الواقعيـــة ومناقشتها ، فالنقد يستهدف الوصول إلى الأمثل ومن ثم قد يفيد فى هذا المجال أن ندعو إلى أن تواصل وسائل الاعلام الدعوة المفتوحة لمناقشة المزيد من المشكلات حول التعليم.

وحتى تكتمل جوانب الثورة التعليمية نضع تحـــت أنظـــار الدكتور حسين كامل بهاء الدين الوزير الذى تحمـــل هـــذا العبء بعض النقاط الهامة لاستكمال تطوير فعال لجوانـــب العملية التعليمية وللاسراع بتحديث سياسات التعلـــيم فـــى الجامعات المصرية التى ينظر إليها على انها أداة للتغييـــر والتنمية فى المجتمع من خلال اهتمامها بالبحـــث العلمـــى باعتباره عملية تنمويـــة اقتصـــادية وسياســـية واجتماعيـــة وثقافية. وهذه العملية التنموية لاتتم إلا من خـــلال احكـــام

الربط بين الجانب النظرى والتطبيق العملى بنظرة جريئة للبحث العلمى تعتبره عملا تعاونيا تشترك فيه الجامعات مع الادارات والمراكز البحثية بقطاعات الدولة وفق استراتيجية علمية مدروسة ومحددة الأبعاد .

دور رائد للجامعات فى التنمية

من المهم أن نبادر إلى الاعتراف بأن الجامعات فى بلدنا حتى اليوم لم تصبح بكامل طاقتها أداة للتغييروالتنمية فى المجتمع على خلاف ما هو قائم فى كل دول العالم . وأحد الأسباب الرئيسية فى هذا أن الجامعات تعتمد فى ميزانيتها بصورة أساسية على الدولة ولذا فهى مقيدة بحدود ما تسمح به امكانات الدولة . ولكن هل يمكن للجامعة أن تستغنى عن الارتباط بميزانية الدولة واقتطاع جزء منها؟ نعم يمكن ذلك بكل يقين عن طريق ثلاثة أمور :

1- من المعروف أن الجامعة تقع فى نطاق محافظة من المحافظات وهى تمد خدماتها أيضا إلى محافظات مجاورة وقريبة . ومن المعروف أن القانون ينص على استقلال الجامعات ، وتستطيع الجامعة أن توظف هذا النص جيدا مع

المحافظ الذى يعد حاكم الاقليم أو المحافظة . فالجامعة تفتح أبوابها لتعليم أبنـاء المحافظـة وهـدفها الأول النهـوض بالمجتمع اذن لماذا لا نفرض رسوما تقدر بـ ½ أو 1 % مثلا على كل العمليات التى تتم داخـل المحافظـة – بيـع وشراء العقارات والسيارات ومشاريع الدولة القطاع العام أو الخاص أوالاستثمارى . الخ بحيث تؤول هذه النسبة بالكامل للجامعات يتم الانفاق منها على كل شىء داخـل الجامعـة حتى المرتبات . والتفكير فى مثل هذا الحـل يحتـاج فـى تصورى لخطوة جريئة واقدام ذو عزيمة من أحـد نـواب الأمة ليتقدم بمشروع لمجلس الشعب الموقر لاستصدار مثل هذا القانون الذى يحقق للجامعات الكثير ويخفف العبء عن الدولة ويصبح للجامعة موردا خاصا بها . واعتقد أن رجال الأعمال ورجال المال فى كل محافظة سوف يكونون مـن أوائل من يزكى مثل هذا الاقتراح .

2-يرتبط بالحل أيضا والتصور السابق ضرورة مراجعـة مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية داخـل الدولـة . ان احتـرام نصوص الدستور واجب كل مواطن يحافظ علـى كرامتـه

ووطنه . والواجب علينا أيضا ألا نجعل نصوص الدستور جامدة فلا نستطيع الحركة . لقد وجدت النصوص لتحمى المواطن وتحافظ على حقوقه ولتصون مؤسسة الدولة أيضا. وهذه النصوص قام بصياغتها بشر ، والبشر وحدهم يقدرون على تغييرها . ان الظروف الاقتصادية والاجتماعية التى صيغت فى اطارها نصوص الدستور التى تقرر مجانية التعليم وتكافؤ الفرص وتحقيق العدالة الاجتماعية هذه الظروف قد تغيرت الآن بصورة جذرية وتغيرت معها أيضا أشياء كثيرة فى مجتمعنا . كانت المصروفات الجامعية أربعة جنيهات فى ظل حد أدنى للأجور يبلغ سبعة جنيهات . وما زالت المصروفات جنيهات قليلة فى ظل لا حد أدنى ، ولا يمكن وضع حدود أدنى لعتبة المرتبات . لقد اختلت المعادلة وأصبحنا نسمع ونرى أن قبول طفل فى مدرسة للحضانة أو مدرسة ابتدائية تعدى تصور أن يتكلف مئات واصبح يتكلف الاف فى العام الواحد . على حين أن تكلفة عقل واحد فى الجامعة فى أربع سنوات لا تصل إلى عشرين جنيها على الاطلاق من الناحية

الرسمية . وفى نفس الوقت ينفق الطالب وأسرته آلاف الجنيهات على تعاطى الدروس الخصوصية . ألا ترى معى موطن الخلل ؟

إن من يتعلمون فى المدارس الآن يتكلفون مبالغ طائلة تسعى الأسرة إلى تدبيرها عاما بعد آخر فتستنزف مواردها ويشكل لها هذا عائقا تنمويا على مستوى الأسرة على حين أن من يلتحقون بالجامعة الآن يحسبون الحساب ليوم تخرجهم لأنهم قد لا يجدون عملا فى الوقت الذى يرون فيه الحرفى وقد استطاع أن يحصل على عمل بأجر رفيع فى اليوم الواحد قد يفوق أحيانا ما يمكن أن يحصل عليه الخريج فى شهر . أما إذا لم يتيسر للطالب أن يلتحق بالجامعة داخل مصر فإن أهله يهرولون إلى بعض البلاد العربية أو الأوروبية أو حتى روسيا ليحققوا الحلم ويلتحق الفتى بالجامعة هناك وتدفع له الأسرة بالدولار ونحن نعلم . وتصل المبالغ إلى عشرات الآلاف ونحن نعلم . هل مبدأ تكافؤ الفرص يعنى أن نترك مئات الملايين من الدولارات تضيع على الدولة سنويا فى الانفاق على ابناءنا بالخارج .

اعتقد أن الأسرة التى تنفق على سفر ابنها إلــى بولنــدا أو يوجوسلافيا أو غيرهما حوالى خمسة أو ستة ألاف دولار سنويا بالاضافة إلى ابتعاده عن رقابة الأسرة ، هذه الأسرة إذا خيرت بين هذا أو أن تدفع للابن ألف دولار فى مصــر طالما أنها سوف تدفع فى الخارج فإنها ســوف تختارهــذا طواعية ، وليس فى هذا أى مساس بمبدأ تكافؤ الفــرص . وهذا يحتاج إلى تحليل ونظر ومناقشة أكثر .

اننا إذا أردنا أن نحقق للتعليم الجامعى دوراً ايجابيا فــى عملية التغيير والتنمية داخل المجتمع علينا أن ننظــر مــن جديد وبرؤية تطويرية كما يفضل الــدكتور ســرور فــى المعادلات المطلوبة وفى الحدود ، وعلينا أن نقبــل النقــد الذاتى ونعترف بمواطن الخطأ ، ونتوجــه بكــل جســارة لموضع الخلل ، بتشريع أو قانون أو قرار أو حتى طــرح الأمر على المشتغلين بالتعليم داخــل المؤسســات العلميــة بالدولة فى استمارة بحث يبدى فيها الناس رأيهم ويقولــون كلمتهم من أجل الاصلاح .

وينبغى علينا أن نذكر بضرورة الحوار المستمر حول التصور المقترح السابق فمن الممكن أن يلعب الحوار دوره فى دفع مسيرة العملية التعليمية تنمويا .

3- أن بعض جوانب رؤية التطوير التى تمتدت إلى الجامعة خاصة حين أقدم الدكتور سرور على تعيين نائب ثالث لرئيس الجامعة مسؤولا عن الوحدات ذات الطابع الخاص ، إنما هى خطوة هامة على طريق التنمية وتحديث الجامعة ، خاصة إذا علمنا أنه من المفروض أن تسهم الوحدات ذات الطابع الخاص فى دفع الجامعة إلى التقدم ، وزيادة رصيد الجامعة ، والارتفاع بميزانيتها ، باعتبار أن أكثر الوحدات الخاصة ، إن لم يكن جميعها ، من المفروض أن تدر عائداً ، ومن المفروض أن تكون حلقة اتصال فعلى بين الجامعة والمجتمع لترقى بالبيئة علميا واجتماعيا وثقافيا. وإذا عجزت واحدة من هذه الوحدات عن الوفاء بمثل هذا الالتزام فإنها سوف تشكل عبئا على الجامعة ، وتصبح بمثابة عائق نحو تحقيق الهدف . وهنا تصبح أمامنا احتمالات متعددة للتعامل مع أمثال هذه الحالات والتوصل

إلى حل . فإما أن تكون الوحدة زائدة عن الحاجة وليس لها أى دور ، ولو كان الأمر كذلك فلم أنشئت أصـــلا ، أو أن تكون وحدة تعمل بلا خطة أو برنامج عمل . وفـــى هـــذه الحالة فمن حق المسؤل الأول تقنين المسألة ، أو أن يكـــون المسؤل عن الوحدة غير متخصــص ولا يتمتــع جهـــازه الفكرى والادارى بالمهارة المطلوبة . وفـــى هـــذه الحالـــة لايجوز الابقاء عليه- ومن الطبيعى أن المسؤل الأول عـــن الوحدات الخاصة بكل جامعة يطلب إلى وحداته بيانا كاملا بكل انجازاتها كل عام ليتثبت من كفاءة الوحدة . فالوحدات الخاصة لها دورها الفعال داخل الجامعـــة علـــى الصـــعيد العلمى والاقتصادى ، وهذا الدور ينظر إليه ، فى اتصـــاله بغيره من الأدوار ، على أنه طاقة جديدة تضاف إلى طاقات الجامعة ، وإذا فشلت الوحدات الخاصة فـــى تحقيـــق هـــذا الهدف التنموى تصبح عبئا على الجامعة والمجتمع بالتالى.

ومن هذا المنطلق فليست الوحدات الخاصة ملكـــا خاصـــا لايخضع للحساب ، كما أنها لم تنشأ لأهل الثقة دون أهـــل العلم والخبرة والدراية ، فقد شدد الرئيس مبارك فى أكثـــر

من مناسبة على ضرورة افساح المجال لذوى الاختصـــاص والخبرة . فلسنا فى عصر يتساءل أيهما : أهل الثقـــة ؟ أم أهل الاختصاص؟ كما أنه لابد من الاستفادة بجهود القادرين على احداث تطوير هذه الوحـــدات بصـــورة تـــتلاءم مـــع توجهات المجتمع فى المرحلة القادمة.

إن المتغيرات التى أشرت إليها فى هذا الدور المنشـــود من الجامعة الآن ، تمثل العصب الأساسى فـــى التطـــوير الجامعى، وهى تجعلنا نقف وجها لوجه مع الذات ، نحسب الايجابيات وننظر فى كيفية تـــدعيمها والتأكيـــد عليهـــا ، ونحصى الجوانب السلبية ونطلب إلى ذوى الاختصـــاص ، وأهل العلم ، وأصحاب النظرة الناقدة ، والاعلاميـــين مـــن أصحاب القلم والفكر ، توظيف أفكارهم وأقلامهم للمساعدة فى ترسيخ سياسة رشيدة عـــن طريـــق افـــراد الصـــحف والمجلات لكل الآراء على اختلافها بغية النهوض بمصرنا الحبيبة ، ودفـــع خطـــوات عجلـــة التنميـــة الاقتصـــادية والاجتماعية والعلمية .

-2-

التعليم والرؤية الواقعية
بين التطوير والإبداع !
الحلقة الجهنمية

[صدرت فى جريدة الاهرام بتاريخ 1999/5/7]

إصطلاح الحلقة الجهنمية التى نشير إليه هنا يشبه كثيراً المثل الدارج على أفواه الناس: أيهما أولاً البيضة أم الدجاجة؟ ومع أن العقل يحار أحياناً فى تصور الجمهور لإستخلاص العلاقة بين البيضة والدجاجة فلسفياً؛ إلا أن هذه العلاقة أسقطت بصورة مباشرة على معطيات الوعى المعرفى للصفوة فى مناقشاتهم لقضايا التعليم.

والذى لا جدال فيه أن بعض البحوث والدراسات جاءت لتكشف بصورة مباشرة عن أن مرحلة التعليم ما قبل الجامعى تمثل أرقاً شديداً لكل المشتغلين بقضايا التعليم، وتمثل فى الوقت نفسه مأزقاً لابد من الخروج منه، خاصة إذا عرفنا أن القضية المحورية فى تلك المرحلة هى قضية الدروس الخصوصية، التى تمثل هدراً للدخل العام يصل إلى سبعة مليارات جنيه كل عام!

أضف إلى هذا تدنى المستوى الفكرى والعلمى والثقافى لمن ينجزون هذه المرحلة، مع ما نضعه فى الإعتبار من إرتفاع شديد فى المجموع العام الذى يحصل عليه طالب هذه المرحلة والذى يصل إلى 100% أو قد يتجاوزه. ودلالة هذا

المعطى تنبأ بعقل تحصيلى تقولب فى أطر معينة لا مجال فيها لمناقشة أو جدل أو خلافه؟! أو ربما حدثت طفرة فى العقول لا ندرى لها سبباً. إن دلالة هذا المعطى تعنى أن أنظمة الإمتحانات ذاتها لا تقيس الفروق الفردية، ولا تبين كيفية المفاضلة بين طالب وآخر.

ولاشك أن الصراع المحموم بين طلاب تلك المرحلة أدى إلى إرتفاع المجموع، كما أدى إلى مزيد من الإحباط للطالب مهما كان مجموعه. إذ لا وجه للمقارنة بين طالب الثانوية العامة قديماً الذى كان يحصل على 75% وتقام له الأفراح، وطالب اليوم الذى يحصل على 95% ويندب حظه.

وبنفس القدر ركزت بحوث ودراسات أخرى ركزت على المرحلة الجامعية، ورأت فى بعض جوانبها أن من يتخرجون من الجامعة الآن فى مستوى أقل ممن كانوا يتخرجون فى الماضى. ومع وجاهة هذا الرأى إلى حد ما، ومع أنه قد يكون على صواب فى بعض معطياته، إلا أنه لايصح مقارنة الجامعات الآن بالجامعات فى الماضى،

لأسباب كثيرة من أهمها إزدياد أعـداد الطـلاب، وعجـز أعضاء هيئة التدريس عن متابعة كـل طالـب، وتوجهيـه وإرشاده، وضيق القاعات المخصصة للدرس، وما إلى ذلك مما تشكو منه االجامعات.

ومن الطبيعى أن تجد مشكلات خريج الجامعة تصب فى المرحلة الثانوية وما قبلها فتكتمل الحلقـة الجهنميـة مـرة أخرى، من التعليم الجامعى إلى التعليم العام وبالعكس.

وواقع الأمر أن الحلقة الجهنمية تستدعى التأمل والنظـر أكثر من إستدعاء الآلام والمتاعب. إنها تتطلب منا أن نفكر فى كيفية الخروج منها ونحن على أبواب قرن جديد سيشهد تطورات مترامية ومتعددة. ولاشك أننا هنا سـنركز علـى بعض القضايا التى تتعلق بالجامعات لأنها تشكل بعداً مهماً فى تصور كيفية الخروج من الحلقة الجهنمية وفى تطـوير الجامعات أيضاً، وهو ما نجد ضرورة إلـى التوجـه إليـه ونحن على أعتاب الاحتفال باليوبيل الفضى لنصر أكتـوبر العظيم. وعلينا فى هذا الصدد أن ندرك المعنى الكامن وراء مفهوم النصر ذاته الذى قضى على تكريس فكرة الهزيمـة

والنكسة، وحطم القيود، فغيرت الأمة بأبطالها زمن النكسة، وعاد النسور بالنصر الذى غير وجه التاريخ وسجل صفحة شرف مجيدة لكل مصرى وعربى. إن النصر الذى تحقق فى أكتوبر إنما جاء من خلال رؤى جديدة لم تقنع بما هو قائم، وتحقق من خلال جهد متواصل أراد أن يغير معالم التاريخ وأن يبعث الحياة فى الأمة. نريد إذ أن تحقيق هذا المعنى فى رؤيتنا للتعليم وقضاياه.

تشكل قضايا منظومة ذات أبعاد متعددة. ولذا فقد نظر إلى التعليم فى مصر الحديثة منذ القرن الماضى على أنه مشروع المشاريع، لطابعه القومى، ولما يشكله من خطورة وحيوية بالنسبة لمستقبل الأمة.

ومع أن القرن الحالى شهد تطورات جذرية فى التعليم لصالح الرؤية المستقبلية، إلا أن تلك التطورات كانت ذات جوانب إيجابية وسلبية معاً فى طابعها الأساسى. ونعترف هنا بأننا لسنا بصدد تقييم هذه الجوانب التى أفاض علماء مصر من أساتذة الجامعات وغيرهم فى تشخيص أبعادهما بجرأة حقيقية خلال الفترات السابقة، ولكننا نريد أن نتوقف

عند بعض النقاط التى يمكن أن تحقق للتعليم إنطلاقة عملاقة مع مطلع القرن القادم.

إن المتتبع لجوهر قضية التعليم بإعتباره مشروعاً قومياً يجد أن الرئيس مبارك أكد على مدار العشر سنوات الأخيرة بصورة ملحة ومتواصلة لا تخلو من التوجيه المستقبلى.. على ضرورة تطوير التعليم وفى السنوات الأخيرة على وجه الخصوص، شغلته القضية بصورة أوسع لإرتباطها بالشباب وهم مستقبل الأمة ، ولإرتباطها بالتنمية الشاملة أمل الأمة من الجانب الآخر، ولذا جاءت صيغة "التطوير" تحمل تضمنات كثيرة إما بالنسبة للإنسان أو بالنسبة للمقدرات القائمة فعلاً. وما أشير إليه هنا بكلمة تضمنات يتمثل فى أن فكرة "التطوير" كما أفهمها من أحاديث السيد الرئيس مبارك حول هذا الموضوع أن نستبعد من قاموسنا المعرفى صيغة "تمام يا أفندم" لنضع بدلاً منها وبصورة محددة كل مشكلاتنا على مائدة الفكر لنناقشها وننقد ما نراه معوقاً لتحقيق الإنطلاقة المشودة. ويمكن للقارىء أن يستشف هذا المعنى من الجولات المتعددة التى يقوم فيها

الرئيس مبارك بزيارة بعض المواقع الجديدة ، حيث يتم تذليل بعض الصعوبات التى قد تكون موجودة والتى قد تؤثر على مسيرة العمل.

والواقع أنه قد دارت مناقشات كثيرة حول قضايا التعليم على مدار السنوات الماضية، ويجب أن نعترف أن جريدة الأهرام الغراء أفسحت على مدار السنوات الأخيرة أكبر مساحة لتناول قضايا ومشكلات التعليم، مما يدل على محاولة تجاوز الهم القومى والخروج من بين قرنى الإحراج، والنهوض بالأمة فى الوقت نفسه.

ومع أننى من المتفائلين بالنسبة للتعليم ومشكلاته، إلا أن هذا التفاؤل لا ينبغى أن يحول بيننا وبين التشخيص وإقتراح الحلول فى الآن ذاته، من أجل تفعيل منظور متطور لقضايا التعليم ومشكلاته بروح عصرية تتلائم مع معطيات التطورات العالمية التى تتطلب من الصفوة كسر حاجز العزلة الفكرية ، للإسهام فى صنع رؤية إيجابية تعكس روح التطور والتطوير بكل أبعاده.

إذا نظرنا فى إستراتجيات قبول الطلاب بالدراسات العليا سوف نجد أن قانون تنظيم الجامعات الحالى ولائحته المنظمة، إشترطت ضرورة حصول الطالب على تقدير جيد على الأقل للإلتحاق بالدراسات العليا، وقد تتفاوت هذه النسبة فى القبول فى الأقسام والكليات المختلفة على حسب الأعداد المطلوبة التى قد تحددها الأقسام والكليات ، فتصل مثلاً إلى أعلى حد لتقدير جيد . وإذا لم تحدد الأقسام أعداداً معينة للقبول بالدراسات العليا فإن هذا يعنى أن كل المتقدمين للدراسات العليا سوف يقبلون، مادام أستوفوا شروط القبول بالقسم المعنى. وهذا يتضمن بالضرورة أن تصبح الدراسات العليا بوابة مفتوحة لكل من يرغب فى مواصلة تعليمه العالى للحصول على الماجستير أو الدكتوراة ، حتى ولو لم يكن يملك القدرات العقلية الفعلية المؤهلة لذلك.

ومع أن هذه النظرة تحقق العادلة بين كل من تنطبق عليهم الشروط ، إلا أنها لا تخلو من سلبيات مفرطة، إذ أن مواصلة الدراسات العليا بهذا المعنى تعنى تكريسا طبيعياً

لمقولة الكم (العدد) على حساب الكيف (الجودة المنشودة) ، وإستنزافاً لمقدارت الجامعة، وإرهاقاً لطاقات أعضاء هيئـــة التدريس، وضغطاً على جوانب الإنفاق التى يمكن أن توجه بصورة أفضل لنواحى بحثية أخـــرى يتطلبهـــا المجتمـــع . وربما كان لهذا التوجه ما يبرره فى فترات سابقة خاصـــة حقبة الخمسينيات والستينيات، وقت أن كانت الجامعة بحاجة إلى كوادر وطنية تدفع بعجلة التنمية فى كل المجالات . أما الآن وفى ظل تزايد عدد الجامعات الحكومية والجامعـــات الأهلية، وما سوف يؤدى إليه هذا التزايد من تنافس وسباق على الكيف (بمعنى التأكيد على نوعية الخـــريج ومهاراتـــه وقدراته العقلية...) فى مرحلة الليسانس/البكـــالوريوس ، أو مرحلة الدراسات العليا فإن الإكتفاء بشـــرط جيـــد كشـــرط تسهيلى للدراسات العليا ســـوف يفـــوت علـــى الجامعـــات الحكومية فرصتها الذهبية فى رهان المنافسة.. كيف؟

إن الجامعات الأهلية التى بدأت مسيرتها فى مصر فـــى السنوات الأخيرة تستند إلى دفعة قوية ومتحررة من رجـــال الأعمال والمستثمرين. وهذه الدفعة تعنى أنه ستتوفر لتلـــك

الجامعات مقومات التكنولوجيا الحديثـــة التـــي ينبغـــي أن تشهدها إبتداءً من المعامل حتى الوحدات الإدارية المعاونة. وسوف تؤدى تلك الدفعة التقنية القوية إلى تدعيم الأرضـــية الصلبة التى تقف عليها هذه الجامعات. وبطبيعة الحال فإن هذه الجامعات سوف تستقطب العلمـــاء المبـــدعين ضـــمن أعضاء هيئة التدريس بها ممن تتوافر فيه الشروط الواجب تحقيقها لإنجاز أى مشروع إستثمارى على الوجه الأمثل . والواضح هنا أن الطاقم الأكـــاديمى الـــذى ســـتعمل هـــذه الجامعات على توفيره سيكون على درجة عالية من الكفاءة والخبرة والمعرفة الجيدة بأسس العلوم الحديثة والتكنولوجيا. ولاشك أن الجامعات الأهلية سوف تحصل على الخبـــرات المطلوبة من مصدرين: أحدهما داخلـــى وهـــو الجامعـــات الحكومية ذاتها، وإذا حدث هذا بصورة متزايـــدة فســـوف يصحبه نوع من التفريغ التدريجى للخبرة العلمية التى تشكل البيئة الأساسية للتعليم فى الجامعات الحكومية ، ومـــن ثـــم يحدث أشبه ما يكون بالهجرة النوعية من العمل الحكـــومى إلى المجالات الإستثمارية. والمصدر الآخر خـــارجى قـــد

يكون فى بعضه غريباً أجنبياً، وقد يكون فى بعضه الآخــر مصرياً مستغرباً قضى مرحلة العطاء الهام من حياته فــى الغرب وعاوده الحنين للإستجمام فى الوطن، ويترتب على هذا أن الجامعات الأهلية سوف تعمل تدريجياً على تكريس خريج صلب يستطيع أن يقتنص فرصة العمل ، بل أجــود الفرص نظراً للمهارات التى اكتسبها، ولم تتحقــق لخــريج الجامعات الحكومية ، وإذا لم يحدث هذا فإن تلك الجامعات تكون قد حكمت على نفسها بالفشل.

وفى ضوء المتغيرات الراهنــة، وفــى ضـــوء وجــود جامعات إستثمارية على الساحة، وإذا وضعنا فى الإعتبــار الدور المنوط بهذه الجامعات فإن الجامعات الحكومية، على الرغم من عراقتها، وإمكاناتها البشرية والمادية (رغم إنهــا محدودة) تجد نفسها أمام تحديات مهمــة ، خاصــةً علــى مستوى قطاع الدراسات العليا والبحوث الذى تقــوم علــى إدارته كفاءات علمية رفيعة يمكنهــا أن تنجــز الكثيــر إذا أطلقت يدها. وهو يحتم ضـــرورة التفكيــر فــى بــدائل، وضرورة تطوير الهيكل القائم لتحقيق إنطلاقة عملاقة تدخل

بها ومعها جامعات مصر القرن القادم. وهنا تـــأتى علاقـــة الدراسات العليا بالإبداع بإعتباره جوهر قضـــية التطـــوير التعليمى فى مصر.

-3-

الدراسات العليا والإبداع

[صدرت بجريدة الاهرام بتاريخ 1999/5/21]

إذا كان الهدف من التعليم حتى المرحلة قبل الثانوية يتمثل في القضاء على الأمية (كتابة وقراءة)، وإذا كان الهدف من التعليم الثانوي يكمن في القضاء على الأمية الثقافية، إذا كان الهدف من التعليم الجامعي بصفة عامة تخريج الكوادر البشرية التي تحتاجها الدولة في عملية التنمية والتيسير الإداري، فإن الهدف من الدراسات العليا هو الابتكار والإبداع الذي يزود الأمة بطاقات متجددة دوما تضعها في خط واحد مع الدول المتقدمة. ومن ثم فإن الدراسات العليا (الماجستير – الدكتوراه) يجب أن تنعقد للخريج المبدع، بمعنى أن تتاح الفرصة للجامعة لاستثمار وتوظيف طاقات خريجيها المبدعين للاستفادة منهم بصورة فاعلة.

وفكرة الابتكار والإبداع في حد ذاتها تجعلنا ننظر في شرط (جيد) الذي سبق أن اللائحة حددته لقبول طلاب الدراسات العليا. وشرط جيد هذا (يتجاوز بفارق قليل تقدير مقبول الذي هو حد النجاح والذي يعني أن الطالب بالكاد استحق النجاح) يعني توافر الإمكانية. ولكننا في الدراسات

العليا نحتاج إلى التمييز بين الأقران، وتفوق على الإمكانية، وانطلاقة بلا حدود، ونظرة غير مسبوقة أو مألوفة، ورأي ثاقب. ومعيار التميز الذي نشير إلية يتحقق في ضوء شرطين هما: شرط الاحتفاظ بمستوى أكاديمي رفيع، وشرط الجدارة.

أما الشرط الأول فيتضح لنا إذا عرفنا أن الجامعات الآن تأخذ بالتقدير التراكمي في السنوات الأربعة. وربما يمكن الاستفادة من التقدير التراكمي بصورة أكبر إذا خصصت الجامعات شعبة للامتياز للطلاب (كما كان معمولاً به في الأربعينات ثم توقف، وأعيد مرة أخرى في أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات، ثم توقف العمل به. وقد أدى هذا النظام إلى اختيار عناصر رفيعة المستوى) يقدم فيها الطالب الحاصل على تقدير جيدجدا في السنتين الأولى والثانية، بالكليات النظرية بتقديم مشروع بحث في السنتين الثالثة والرابعة يستند على تقديم فكرة جديدة أو نظرية، في بحث متكامل يناقش في الفرقة الرابعة ويعتر شرطاً للتخرج بتقدير جيدجداً إذا تم إجازته وكذلك الحال بالنسبة للكليات

العملية حيث يقدم الطالب فكرة جديدة أو يضـــع اللمســـات لابتكار جهاز جديد، أو ما إلى ذلك مما يجيزة القسم ومجلس الكلية، ويعتبر شرطاً لتخريج الطالب بتقدير جيدجداً .

هذا التوجه يتيح للطالب توظيف قدراته الإبداعية وملكاته العقلية وهو في رحلة النضج التي يجب أن تســتفيد منهــا الأمة وتعمل الجامعة على تفعيلها واســتثمارها بــدلاً مــن إهدارها وتركها للبله أو تستفيد منها جامعات أخرى غيــر جامعته الأصلية.

وأما الشرط الثاني هو شرط الجدارة فيتكامل مع الشرط الأول لينتج نوعية معنية من طالب الدراسات العليا نحتاجه في شتى المواقع.

وشرط الجدارة هذا يتمثل في أن تقوم الدراسات العليــا بطرح عدد من المقاعد للدراسات العليا في كــل تخصـــص بالأقسام المختلفة يتنافس حولها الطلاب الحاصــلين علـــى تقدير جيد جداً من خلال مسابقة يجريهــا القســم العلمـــي، وتعتمدها مجالس الكليات المعنية فـــي البحــوث المتصــلة بتخصصاته ويكون التقييم على أساس التحليــل والتركيــب

وتوظيف الناتج عقلياً، وليس على أساس الحفظ والاستظهار والاسترجاع الذي يقتل ملكة الابتكار والإبداع.

أن الدراسات العليا معنية أصلاً بالعثور علـــى مواهـــب بشرية خلاقة ومبدعة، تضيف وتطور من خلال منظومـــة كاملة من الكفاءات ذات المستوى الأكاديمي الرفيـــع الـــذي يميز الجامعة. وفي هذا الجانب ليس المهم عدد البحوث التي أجريت داخل الجامعة بكلياتها المختلفة هذا العام مثلاً، بقدر ما هو أساسي كم بحث استفادت منه الجامعة وكـــم بحـــث استخدمت نتائجه التطبيقية في المجتمع. عند هـــذه النقطـــة نأتي إلى مسألة استثمار نتائج البحوث العلمية وهي تستحوذ على اهتماماتنا جميعاً لارتباطها بعملية التطوير والتحـــديث المجتمعي الشامل تنموياً على كافة المستويات.

لقد ثار جدل طويل بين المفكرين عبر ســـنوات مضـــت حول مقولة: هل العلم للعلم، أم العلم للمجتمع؟ وهذه المقولة تعكس بصورة مباشرة توجهـــات وأيـــديولوجيات مختلفـــة ومتعارضة أشد التعارض. فإذا أخذنا بالرأي الأول وهو أن يكون العلم للعلم، فمعنى ذلك أن المجتمع لـــن يقيـــد مـــن

الدراسات والبحوث العلمية التي يقوم العلماء بهـا، الأمـر الذي يؤدي حتماً إلى تأخر المجتمع وتعثر خططة التنموية، وبهذا المعنى أيضا سوف يصبح العلم نسقاً مغلقـاً لا فائـدة منه على الصعيد البشري .

أما الرأي الثاني القائل بأن العلم للمجتمع فلا يخلو مـن سلبيات أيضاً لأن ستكون مهمته في هذه الحالة أن يتوجـه إلى المجتمع فحسب، ويخدم وحده ، ولا يضع في اعتبـاره التراكم المعرفي النظري، والنمو الداخلي للعلم وضـرورة إحلال نظريات جديدة دوماً، ومناقشة خلافـات علميـة، أو مشكلات نظرية قد تعترض العلماء .

ولا تخلو نظرتنا من ضرورة الجمع بين الأمرين مادمنا نحتاج العلم دوماً ونعيش في مجتمع له متطلباته وحاجاتـه الملحة. وهذه النظرية تنطلق من ثنايا الجمـع بـين العلـم والمجتمع، فإن كان المجتمع بحاجة إلى نظريات العلمـاء لحل مشكلاته، فإن العلماء أيضا بحاجة للمجتمـع لاختبـار نظرياتهم والإسهام في حل مشكلات المجتمع. عنـد هـذه النقطة نجدنا بحاجة إلى البحوث العلمية ونتائجها .

فالدراسات العليا قوامها طالب أو باحث يقوم بأجراء بحث علمي يستند إلى استخدام تقنيات معنية، ونتائج يستخلصها هذا الباحث من دراسته التي دامت سنوات انغمس فيها بصورة جذرية في مشكلات بحثة وجوانبها التطبيقية. وهذه النتائج التي يجيزها مجتمع العلماء من الأساتذة الذين يشرفون على البحث – غالباً ما تشكل عصارة جهد الباحث وهو وحده في معظم الأحيان الذي يعرف جوانبها التطبيقية وأهميتها على صعيد نظريات العلم الذي يدرسه والمجتمع الذي يعيش فيه .

وكثيراً ما تشكل النتائج التي توصل إليها الباحث نقاط ومنطلقات جديدة لبحوث يقوم عليها جيل تال من الباحثين والعلماء الذين يعتنقون نفس النظرة ومع كثرة البحوث العلمية التي أجريت في مصر، إلا أن الإحساس الراسخ لدى العلماء والباحثين أن قدراً ضئيلاً من نتائج البحوث لا يتناسب مع ما تم من أنفاق على هذه البحوث عبر سنوات طويلة، أمكن لسبب أو لأخر أن يستفاد منها، بل قد تستفيد منه بلدان أخرى حين يقدم الباث على نشر نتائج بحثه،

بعضها أو كلها في دورية علمية في بلد أخر وبطبيعة الحال لا يدري أحد مدى الخسارة التي لحقت بالمجتمع من جــراء إهمال هذا البحث أو ذاك، أو عدم الاكتــراث بمـــا حققــه الباحث من نتائج.

كيف السبيل إذن للخروج من هــذا المـــأزق، ولتحقيــق التوازن بين ما هو قائم وما نريده؟

إن البحوث التي تجري في التخصصات المختلفة يمكــن بلاشك توظيف نتائجها واستثمارها، فالجامعة هـــي البيــت الأصلي للخبرة العلمية الأكاديمية، والمصانع هـــي مجـــال الخبرة العملية التي يمكن أن تطلب من الجامعة إجراء ذات طبيعة معينة وتقوم بتمويلها، تماماً كما يحدث في كثير من بلدان العالم المتقدم حين تقوم مؤسسة أو شركة أو مصـــنع بتمويل بعض البحوث أو حتى الإنفاق على بعض الكراسي العلمية في الجامعات لإجراء بحــوث علميـــة ذات طبيعـــة معينة . ان الشركة او المصنع هنا لم تخسر رغم إنها دفعت الملايين لتمويل هذه البحوث بل على العكس من ذلك يـــأتي العائد عليها مليارات من خلال استثمار نتائج البحوث التـــي

مولتها، فهل طلبت الشركات والمؤسسات والمصانع عنـــدنا من الجامعة أن تجري لها بحوث معينة؟ وهل قامت بالإنفاق الحقيقي على البحوث؟ وهل فكرت الجامعة أن تلعـــب دور البيت الاستشاري الذي يكون غرضه الأساســـي الالتحـــام بقضايا المجتمع وإيجاد حلول جذرية لها وهو ما تلح عليـــه فكرة التطوير في أبعادها المعرفية ؟

إن إدارات الدراسات العليا بالجامعات تلعب دوراً ريادياً لدفع عجلة البحوث العلمية داخل الجامعات، ولاشك أن هذا الدور يكتمل بفاعلية إذا وضعت هذه الإدارات نصب أعينها ضرورة تجاوز نصوص القوانين والتشـــريعات الخاصـــة بتسجيل الرسائل العلمية وما إذا كانت المدة التـــي قضـــاها الباحث في بحثة قانونيـــة أم لا ؟ ومـــا إذا كانـــت هيئـــات الإشراف على الرسائل العلميـــة مـــن داخـــل الجامعـــة ام خارجها، وكم عدد المرات التي ناقش فيها العضو رســـائل داخل الجامعة الى آخر هذه الأدوار التي تقف عند حـــدود السطح ولا تتجاوزه إلى المضمون لابد من تجاوز كل هـــذا الى الالتحام بقضايا المجتمع الأساسية وتوجيه البحوث نحو

رؤية تنموية للمجتمع، واجتذاب رجال الأعمال إلى الجامعة لتمويل مشروعاتها البحثية بل وإشـراكهم فـي مشـكلات الجامعة وان يطلب إليهم الإسهام بالرأي، واقتراح الحلـول والبدائل. هنا فقط تتكامل الخبرة العلمية الأكاديمية والخبرة العملية المجتمعية، وبهما معاً يتحقق ركن هام من أركـان تطوير منظوم التعليم التي تشكل مطلق أمـل الأمـة فـي مستقبلها.

وفي هذا الصدد يمكن للدولة كسلطة عليا، فـي الوقـت الذي تشجع فيه رجال الأعمال وتفسح لهم المجـال لتقـديم المشروعات التنموية، يمكن للدولة أن تشرع من القوانين ما ينص على أن رجال الأعمال الذين يسـهمون فـي دعـم البحوث الجامعية ذات الصلة بالمجتمع والذين يقومون بتقديم (الضخ) المادي والتكنولوجي للجامعات الحكومية التي تقـع في نطاق محافظاتهم، يستفيدون من إعفاء ضـريبي لحـد معين، مما يشجعهم أكثر على الالتحـام بفاعليـة بقضـايا المجتمع خاصة ما تعلق منها بالتعليم باعتباره مستقبل وأمل الأمة .

-4-

الدراسات العليا وطموحات المستقبل

[صدرت فى جريدة الاهرام بتاريخ 1999/6/11]

إذا كانت الجامعة – فى رأينا _ هى بيت الخبرة العلمية الأكاديمية الذى يمكن أن يزود المجتمع بالآراء والخبـــرات التى يمكن من خلالها التماس حلـــول المشـــكلات ، فـــإن الطاقات الحيوية لجماع هذه الخبـــرة تتـــوافر فـــى قطـــاع الدراسات العليا، باعتباره معنيا بالدرجة الأولى باستخلاص عصارة عقل الباحثين وابداعاتهم العقلية ، وابتكاراتهم ، إن فى المجال النظرى الذى يتصور ويبدع ويتخيل الجديد من العلاقات بين الأشياء وكيفية استبصارها ، أو فى المجـــال التكنولوجى الذى يعمل على تطـــوير وتحـــديث التقنيـــات بالصورة التى تتلاءم مع الهدف الوطنى .

وبطبيعة الحال فإن هذا التصور يشكل بعداً اســـتراتيجيا فى فهم حقيقة الدور الذى يمكن أن تلعبه الدراسات العليا فى دفع مسيرة التنمية من خلال منظور يواكب تحديات القـــرن الحادى والعشرين , والسعى وراء هذا التصور يعنى ضـــخ دماء الابداع الحقيقى للوفاء بالغرض المنشود مـــن التنميـــة ومواجهة تحدياتها فى الوقت نفسه ، وبالصورة التى تقلـــل هدر الطاقات وترفع معدلات الأداء والاستفادة المجتمعيـــة

لانجاز رؤية غير مسبوقة تسمح بالدخول إلى القرن القـــادم وليس الوقوف على أعتابه .

وانطلاقا من هذه الرؤية أيضاً فإن تفعيل دور الجامعات المصرية (وهى جامعات عريقة لها مكانتها ودورها المبدع الخلاق) إنما يتحقق ابتداءً من خـــلال خطـــين متـــوازيين يعملان على اثراء الدراسات العليا، يتمثل أولهما فى الدور المستقبلى ، والثانى أن نستفيد من كل ما هو قائم ايجابا .

أما البعد المستقبلى المنوط بالجامعات بصـــفة عامـــة ، والدراسات العليا بصفة خاصة ، فقد يتضح للعيان ضرورة أن تتوجه الجامعات لمواكبة القرن الحادى والعشرين مـــن خلال قيامها بانشاء مراكز للدراسات المستقبلية تكون تابعة بالدرجة الأولى لقطاع الدراسات العليـــا باعتبـــاره قطـــاع الخبرة الأكاديمية. ومهمة هذه المراكز تكتمل مـــن خـــلال مستويين ، أحدهما يكون المكون الرئيســـى فيـــه مجتمـــع العلماء، أو خلاصة الفكر العلمى المتمثل فى خبرة اساتذتنا الرواد من جيل الأساتذة المتفرغين الذين قد يشعرون بنوع من الغربة داخل جامعاتهم ، وهؤلاء الأساتذة يعدون بحـــق

بيت الخبرة الاستشارى للدراسات العليا (تعرض عليهم المشكلات ، ويقومون بعمل الدراسات ، ويتصورون الحلول التى تقدم رؤيتهم لمشكلات التعليم الجامعى وكيفية انطلاقته). وأما المستوى الثانى فيتم من خلال تفعيل دور الجمعيات العلمية بالجامعة ، واعطائها الفرصة لتقدم خلاصة رأى المتخصصين فى المجتمع العلمى الذى تشكله.
أما السؤال عن كيف يمكن لنا أن نستفيد من كل ما هو قائم ايجاباً دون أن نحدث هدراً ، فإنه يتكشف لنا من خلال عدة ميكانيزمات منها ضرورة اجراء تحليل سسيولوجى عن العائد الفعلى من بعض البحوث والدراسات على المستوى النظرى والابداعى والعملى التطبيقى ، وفى الوقت نفسه سوف تمكننا مثل هذه الدراسة من تجنب الهدر الذى تعانى منه الدراسات العليا باعتبارها مصدر الابداع .

وتحقيقا للاستفادة من نتائج التحليل السسيولوجى فإنه يبدو من المناسب أن تتجه الدراسات العليا إلى تنظيم ورش عمل Workshops متواصلة لعرض نتائج البحوث العلمية

تجنبا لوقوع التكرار الذى يمثل مضيعة للوقـت ، وحفظـا للامكانيات المادية التى يمكن أن توجه إلى قنوات أخرى .

وترشيداً للثروة العلمية الأكاديمية ومعرفتهـا ، فإنـه مـن الضرورى هنا أن يتم حصر الكفاءات العلمية بالجامعات ، والعمل على تكـوين قاعـدة بيانـات خاصـة بالبـاحثين وتخصصاتهم ومؤلفاتهم وملخصاتها ، وأن يطلب هذا البيان أيضا من كل أولئك الذين حصلوا على درجاتهم العلميـة (الماجستير – الدكتوراه) من الجامعة وهـم يعملـون فـى قطاعات أخرى خارجها . وقاعدة البيانات المشـار إليهـا ستقدم لنا المعلومة التى نريدها فى لحظـة واحـدة دون أن يتسبب هذا فى ضياع للوقت أو المال .

ويمكن عن طريق قاعدة البيانات أيضاً أن تتصل روافد البحث العلمى فى الجامعة بقطاعـات المجتمـع الأخـرى وتتفاعل معه ، ولنضرب لذلك مثلا بقطاع الصناعة . ففى الدول النامية التى تسعى إلى التطور دوما تحتاج الصـناعة لخبرات أكاديمية متطورة ، غالبا ما تسعى إلى الحصـول عليها من الخارج تحت مسميات متعددة (خبرة نـادرة أو

كفاءة علمية غير متوفرة ، أو ماشابه ذلك من المسـميات) لتطوير الأداء ، أو تحديث الانتاج كما وكيفا . وما نلاحظه أن قطاع الدراسات العليا يمكنه أن يقدم ويقترح الحلول التى تلتمسها الصناعة لمشكلاتها (لأن البحوث العلمية فى جزء كبير منها هى حلول لمشكلات) .

والهاجس الذى يلح الآن يتمثل فى علاقة الدراسات العليا بالأستاذ . كيف يمكن أن نثرى قطـاع الدراسـات العليـا بعصارة فكر وعقل الأستاذ ؟ إن هذا يتحقـق إذا اتجهـت الدراسات العليا إلى الأستاذ تطلب إليه أن يقدم خطته العلمية التى يتصور فى اطارها برنامجه العلمى (الذى قد يكـون لثلاث سنوات مثلا) وأنشـطته العلميـة علـى مسـتوى الدراسات العليا .

ويرتبط بخطة الأستاذ أن تعزز فرصه فى الحصول على منح التفرغ (أعنى بهذا أعضاء هيئة التدريس مـدرس – أستاذ مساعد _ أستاذ) الداخلية والخارجية لمـدة عـام أو أكثر لتجديد فكره العلمى ، إذ الانقطاع للتدريس الروتينـى

· دون البحث يشكل انتكاسة لمنحنى الأستاذ والبحث العلمى معا .

إن الجامعات الحكومية على وجه الخصوص تؤدى دورها فى ضوء موارد محدودة (فى الوقت الذى تتاح فيه الفرصة للجامعات الأهلية أن تحصل على مقابل خدمتها التعليمية ، وأن تعتمد على رؤوس الأموال) ، وربما كان من الإنصاف فى هذه الحالة أن نتساءل عن كيفية زيادة ، أو حتى ضمان الوفاء بالتزامات الجامعة . إن الجامعات الحكومية فى كثير من بلدان العالم الغربى تحصل على نسبة معينة من أرباح الشركات الصناعية وغيرها لتدعيم قطاع البحوث والدراسات .

وهذه النسبة (التى قد تكون نصف فى المائة أو واحد فى المائة) تشكل مورداً رئيسا من موارد البحوث العلمية التى تعوزها فى كثير من الأحيان الامكانيات المادية للنهوض بالبحث العلمى . وفى هذا الصدد فإنه لا يجب أن نفهم النسبة المقررة من أرباح الشركات على إنها منحة

ستقدم للجامعة ، وإنما يجب أن تفهم على إنها واجب قومى ينبغى الوفاء به لرفعة شأن المجتمع .

ويجدر بنا أن نشير إلى أن الجامعات المصـــرية بكـــل خبراتها وقياداتها وكفاءاتها ترحب دوما بأن يهـــرع إليهـــا أبناؤها الذين تخرجوا فيها منذ سنوات قربـــت أو بعـــدت ، ومن بين هؤلاء جميعا رجال الأعمال الذين يشكلون قلعـــة اقتصادية صلبة ومصدراً مهما من مصادر النهضة القومية، لما تجمع لديهم من خبـــرة وكفـــاءة ودرايـــة بـــالمتغيرات الاقتصادية العالمية ومدى تأثيرها واقعيـــا . فـــإذا كانـــت الجامعة فى مصر تفتح ذراعيها لرجـــال الأعمـــال ، فـــإن رجال الأعمال بالضرورة ينتظرون أن تحقق الجامعة كـــل تقدم (استطيع فى هذا الصدد أن استشهد بتجربـــة رجـــال الأعمال فى محافظة الإسكندرية ، فحين بنيت جسور الثقـــة بينهم وبين محافظ الإسكندرية تحولت المدينة إلى خلية نحل بناءة ولبست الإسكندرية ثوبها القشيب . مثل هذه التجربـــة يمكن أن تحدث فى الجامعات) .

حسبنا أننا أشرنا إلى بعض القضايا المحورية فى قطـــاع من أهم قطاعات الجامعة . ونجاح تطوير التعليم فى هـــذا القطاع المهم يقاس بمدى الاستجابة للأنماط الفكرية الجديدة، وما يمكن أن تطرحه من مستجدات تواكب العصر ، وتقيس استجابتنا لدخول القرن الحادى والعشـــرين ولـــيس مجـــرد الوقوف على اعتابه نرصد تغيراته ونندهش اعجابا وانبهاراً بما يحدث حولنـــا . الآن دق النـــاقوس وعلينـــا أن ننظـــر للمستقبل بعين ملؤها التفاؤل والثقة للنهوض بوطننا .

-5-

تطوير الدراسات الإنسانية
والإجتماعية بين الواقع والممكن

لا يختلف إثنان فى أن القرن القادم سيشــهد تطــورات جذرية وعميقة إما فى طــرق التفكيــر أو فــى الوســائل والأساليب والتقنيات التى سيتعامل معها إنسان ذلك العصر. وربما كانت تطورات التفكير والإبداع بصورة أكبــر مــن التقنيات ذاتها، أو واكبتها، وذلك على عكس ما هو حــادث فى القرن العشرين الذى تفوقت فيه التكنولوجيا على الإبداع النظرى. ولكن على أية حال ستبقى معطيات نظرية التخلف الثقافى التى تحدث عنها عالم الإجتماع وليام أوجبرن فــى بداية القرن العشرين، ستبقى صحيحة إلى حد كبير.

وإذا شهدت طرق التفكير تطورات جذرية فإن هذا الأمر يتطلب إعداداً وترتيباً لمنظومتنا الفكريــة التــى يجــب أن تواكب التطورات العالمية، فليست العبرة بالإنتظــار حتــى نواجه التطورات التى ستحدث وإنما العبرة بالإعداد المسبق لكل ما يمكن أن يتوقع من تطورات. وهذا الإعــداد إنمــا يتطلب العمل من خلال محاور تعمل على توظيف الواقــع والممكن معا لمواجهة المستقبل.

ومسألة التوظيف التى نشير إليها هنا تأخذنا إلى عمـق برامج الدراسة فى الجامعات المصرية والتى مـن أهمهـا الدراسات الإجتماعية والإنسانية، كما ينبئنا بـه الفكـر، أن الربع الأول من القرن القادم سيشهد تطورا لهذه الدراسـات نتيجة للمشكلات الإجتماعية والبيئية والإنسانية التى ستنتقل إرثاً إلى الجيل القادم. فالتلوث البيئى، وعوادم السـيارات، ومخلفات المصانع، والأطعمة المهجنة، والحروب الصغيرة المحدودة أواللامحدودة، والتجارب الكيميائية والنووية وغير هذه من الملوثات سوف تترك أثرها بقوة ربما على التركيب الجينى للإنسان بما يغير من صفاته وملامحه، وربما علـى طريقة تفكيره أوذكاءه. إذاً فى مواجهة هذه القضايا وغيرها ما الذى تم إعداده فى مجال العلوم الإجتماعية و الإنسـانية لمواجهة الأخطار المحدقة بإنسان القـرن القـادم خاصـة الإنسان المصرى والعربى؟

إن السؤال المطروح علينا يجرنا مباشرة إلـى مسـألة تشخيص واقع العلوم الإنسانية والإجتماعية. فهذه العلوم فى جامعتنا المصرية لم تشهد تطورات إنقلابية منـذ تأسـيس

الجامعات المصرية. وحين يأتى مطلب التطوير تكون القضية المحورية المطروحة هى: كيف نطور اللائحة الدراسية؟ وكيف نستبدل نصاً بآخر أكثر أو أقل منه تعقيداً؟ وكيف نعمل على تحسين الكادر المالى لأعضاء هيئة التدريس؟ وما إلى ذلك من القضايا التى يمكن أن تطرحها الأقسام العلمية أو الكليات فى مؤتمراتها. وهذه القضايا عادة تشكل محور النقاش وتطغى على قضايا أخرى محورية تتعلق بالتطوير الأكاديمى الذى يفترض فيه أنه الأساس، ولب التطوير. ولكن هذا لا يعنى أن متطلبات التطوير الأكاديمى لاتطرح، وإنما يعنى إنها لاتتمتع بالأولوية، وغاية ما فى الأمر أن يطلب إستبدال بعض المواد بأخرى فى اللائحة الدراسية، أو حتى تغيير مواد اللائحة كلها والإتيان بأخرى تختلف عنها فى المسمى أو تقاربها فى الوقت الذى يجب أن ينظر فيه إلى لب التطوير . تطوير ماذا؟ وكيف؟ وهو ما نقصد إليه.

إن منظومة العلوم الإجتماعية والإنسانية التى ورثتها الجامعات المصرية وتعمل وفقاً لها منذ عشرات السنين تقوم

على الفصل بين ما هو إجتماعى وما هو إنسانى ومن ثـــم تكرس عقلاً منغلقاً يعمل وفق آلية مجتمـــع النمـــل ولـــيس مجتمع النحل. (هذه المنظومة يتحتم علينا ونحن نســـتقرىء آفاق الرؤية المستقبلية أن نعيد النظر فيها شكلاً ومضموناً). بمعنى أن الأبعاد المنهجية والمعرفية فى (أساس) مجموعة الدراسات الإجتماعيـــة والإنســـانية القائمـــة الآن تكـــرس مفهومات وتصورات محددة يتقولب حولها عقل الطالب أو الدراس، ولايمكنه الخروج منها للتفكير فيما هو أعمق فليس المطلوب من الدراس أو الباحث أن يحصل مناهج ومعارف معينة معروفة الآن وإنما المطلوب منه أن يتجاوز المتـــاح والممكن الذى بين يديه إلى المستقبلى وحتى مـــا لايمكـــن التفكير فيه وهذه الألية الأخيرة هى التى يمكن عن طريـــق تفعيلها أن تتغلب على معطيات العقل المغلق Closed Mind وتنتقل إلى العقل المفتوح Open Mind الذى يمكنه أن يتعامل مع ثقافات العصر المفتوح وثقافات العولمة، أضف إلى هذا أن العقل المغلق يكرس توجهاً معيناً إلى مجتمـــع يحـــرص على التراكم المعرفى كماً. فيصبح أشبه بمجتمعات النمـــل

التى تكدس طعامها طوال العام لتستهلكه دفعةً واحـــدة فـــى البيات الشتوى على حين أن العقل المفتـــوح يكـــرس جـــل إهتماماته إلى النمو المعرفى والإبداع الكيفى وهو ما نشبهه بمجتمع النحل لذى يعمل على البناء والتشييد إبداعاً خالصاً. ومن ثم فإنه يتحتم علينا ونحـــن نســـتقرء آفـــاق الرؤيـــة المستقبلية أن نعيد النظر فى منظومة العلـــوم الإجتماعيـــة والإنسانية شكلاً ومضموناً وفق رؤية تكاملية، يكرس فيهـــا التوجه لبناء عقل منفتح يحرص على الكيف المعرفـــى أولاً لتفعيل دوره فى القرن القادم. فمن الواضح الآن فى إطـــار الدراسات المعرفية العالمية (دراسات كليف هوكر وهارولد براون وشوماخر وغيرهم) إن الإتجاه العـــالمى الآن فـــى الدراسات الإنسانية والإجتماعية يتجه نحو التكامـــل بـــين الجوانب المختلفة لتلك الدراسات حتى يمكن صقل شخصية الطالب بإعتباره محور العملية التعليمية.

ولاشك أن تحقيق التكامل المنشود ينعكس إيجابـــاً علـــى الطالب بعد تخرجه بصورة فعالة يتوخى منها دفع مســـيرة عجلة التنمية الثقافية والفكرية والإجتماعية داخل المجتمـــع

وهذا التصور سيعمل على توجيه العقل إلى تنمية البنـــاءات والمجتمعات الجديدة فى توشكى مـــثلاً وشـــرق العوينـــات وغيرها للخروج من الوادى الضيق ومن مصر القديمة لبناء مصر الحديثة التى تتسع لكل أبنائنا فى وقت يتزايد فيه عدد السكان، ويقبل البشر على الإقامة والعمل والحياة فى الوادى القديم.

وتأسيساً على هذا فإن العائد التنموى على المجتمع فـــى حالة بناء العقل المفتوح لأبنائنا سيكون مردوده أعلى خاصة مع توجهات الدولة لتحقيق أقصى قدر ممكن من التنمية من خلال أفضل الموارد المتاحة، وبذا يسهم التكامل بصـــورة قوية فى خلق شخصية متكاملة متسقة تسعى إلـــى الإبـــداع الفكرى والثقافى تحقيقاً لمصلحة الـــوطن العليـــا (دعـــوى التكامل ليست من إبتكارنا فمنذ قرابة نصف قرن إتجهـــت كتابات العالم المصرى الدكتور/ يوسف مراد إلى تأســـيس المنهج التكاملى فى الدراسات الإنسانية والنفسية ولكن لم يتم الإستفادة من أرائه ومنهجه بصـــورة تامـــة خاصـــة بـــين تلاميذه).

وإذا تجاوزنا الإطار النظرى إلـى التصـور التطبيقـى للتكامل سنجد أن محاور التكامل فى إطار العلوم والدراسات المشار إليها إذا ما أريد للوائح الأكاديميـة بالجامعـات أن تتطور بصورة فعلية وليست شكلية يمكن أن تنطلـق مـن التصورات الآتية:

<u>أولاً:</u> أصبح من الضرورات القومية أن يعـرف الطالـب تاريخ مصر الحديثة ويعرف أسباب الإنتصـار وعوامـل الإنتصار كما حدث فى 6 أكتوبر حين حقق نسور مصـر بشجاعة قائدهم أروع انتصار عرفه العصر الحـديث وأن يعرف أهمية موقع مصر جغرافياً، وما يشكله هذا الموقـع من بعد إستراتيجى فى ربط الشرق بالغرب وتـأثير هـذا الموقع على الجيوبولتيكا العالمية فـإذا أتـيح للطالـب أن يتصور التاريخ الحديث بمعطياته، والجغرافيا بأبعادها تولد لديهم الإحساس بالذاتية والهويـة الحقيقيـة، إذ الإحسـاس بالتاريخ والمكان يشكلان الوعى القومى للإنسان. ولا يخفى على أحد إن المعرفة بالجغرافيا والتاريخ بجامعتنا مقصورة

على طلاب أقسام الجغرافيا والتـاريخ دون غيرهـا مـن الأقسام وهذه مسألة تمس العقل بالدرجة الأولى.

ثانياً: إزدادت شكوى الكتاب والأدباء وعلماء اللغة وغيرهم من ضعف المستوى اللغوى للطلاب حتى مرحلة الدراسات العليا وهذا الضعف دلالة واضحة على قصور فى المنـاهج معرفياً وإنفصال لها عن الواقع وتكريساً للجزئية الواضحة البادية فى إستقلال مناهج ومعارف الأقسام العلميـة عـن بعضها ، وهذه المسألة بالتالى تنعكس سـلباً علـى عقـل الطالب . وإذا تبنينا المنظور التكاملى واعتبرناه مدخلاً لعقل الطالب فى إطار الدراسات الإجتماعية والإنسانية لكان من الضرورى أن يصبح الأدب العربى مدخلاً فكريـاً ملائمـاً لتفتح عقل الطالب فى هذه العلوم ، إذ لا يخفـى علينـا أن الأدب العربى يحفل بأنماط متعددة من الثراء الفكرى الـذى يساعد على المعرفة بالجوانب الإجتماعيـة والايكولوجيـة والإنسانية ، فضلاً عن الثراء اللغـوى الـذى يحفـل بـه وينعكس بصورة إيجابية على دراسة وتفكير الطالـب فـى العلوم المشار إليها ، الأمر الذى يتـيح مواكبـة الأصـالة

والمعاصرة معاً دون تخلف لأحدهما عن الآخر وهى مسألة تشغلنا كثيراً خاصة فى الحفاظ على الهوية الثقافية.

ثالثاً: أما كيف نشكل عقلاً منفتحاً يتعامل مع كل مستجدات العصر وينتقل من الواقع والمتاح إلى المستقبلى والمأمول، فإن هذه المسألة تتعلق بالمكونـــات المنهجيـــة والإســـتدلال المعرفى وهذا يتأتى من خلال تمكين الطالب مـــن طـــرق الإستدلالات والنظر المنطقى وكيفية الإنتقال من المقـــدمات إلى النتائج واكتشاف مواضع الأغلاط فى الكلام والحجـــج. وقد كان للفكر العربى قديماً مكانته المرموقة فى الحجـــاج والمناظرات، وورث الغرب حديثاً هذه المكانـــة، بـــل لقـــد أصبح فن المناظرة والإنتقال من المقدمات إلى النتائج أحـــد المكونات الأساسية فى الفكر الغربى لتفضيل شخص علـــى آخر فى المراكز العليا وهنا تأتى حاجتنا فى إطار الرؤيـــة التكاملية إلى تزويد طلابنا (فى إطار اللـــوائح المطـــورة) بالمنطق والمنهج بإعتبارهما إداة الإنتقال من الحاضر إلـــى المستقبل.

رابعاً: أضف إلى كل ما سبق ضـــرورة أن تتـــاح للطالـــب معرفة واضحة بتطور الفكر الإجتماعى العربى والمصرى والتحولات الكبرى التى أثرت علـــى البنـــاءات والـــنظم. ومعرفة جوانب الفكر الإجتماعى يشـــكل نقطـــة إنطـــلاق أساسية للإحساس بالذات ومكانتها وهى مســـألة تحتاجهـــا الأجيال المقبلة فى عصر تأثير الثقافات العالمية عبر وسائل الإعلام.

ولايغيب عن بالنا فى هذا الصدد ضرورة توجيه العناية إلى الإنســـان ذاتـــه ومجتمعاتـــه المحليـــة وخصائصـــها، والجماعات الإجتماعية وتقاليدها لأهمية الدور الذى تلعبـــه التقاليد فى حفظ التوازن داخل المجتمع وإحتفاظه بتجانسه. إن المجتمع المصرى فى ظروفه الراهنة ومواجهته لتحديات العصر لم يعد فى حاجة إلى خريجين ضيقى الأفق ينحصر فكرهم فى تخصص ضيق محدود بالذات، لا يعرفون كيف يرتبط هذا التخصص بغيره من التخصصات الأخرى.

وفى إطار الرؤية التكاملية يمكن للجامعات المصرية إذا إتجهت لنظام الساعات المعتمدة بصورة كاملة أن تعمل على

إتاحة بدائل أكثر تلائم احتياجات العصر وتعمل على ربــط الطالب بالعلوم العصرية. وهذا التصور يمكن الوصول إليه عن طريق تكريس السنة الأولى بالجامعة لدراســة المــواد التى سبق الإشارة إليها بالإضافة إلى دراسة الحاسب الآلى (الكمبيوتر) واللغة الإنجليزية وذلك لتكوين قاعــدة فكريــة مشتركة بين طلاب الجامعة فى كافة التخصصات تمكــنهم من التعامل مع العصر بكل معطياته وتسمح لهم فى الوقت نفسه بالإبداع الذى يجعل الذات نداً مكافئاً للآخر.

ولكن ماذا عن الأستاذ ، ذلك العقل الذى يشكل الطالــب ومعارفه؟ هل من سبيل إلى الرقى بامكاناته وتوفير ســبل التفوق المعرفى له ؟

إن هذه المسألة لابد وأن تستوقفنا بصورة جادة ، ولابــد من النظر إلى هذا المكون المهــم والفعــال فــى العمليــة التعليمية. وفى هذا الصدد لابد من الوقوف علــى مجمــل التجارب الموجودة فى الجامعــات الغربيــة وكثيــر مــن الجامعات العربية.

أما الجامعات الغربية فهى ذات أسس وأصول راسخة ، وقد عملت على تطوير أنظمتها العلمية والتعليمية منذ زمن طويل ، منذ الزمن الذى هاجر فيه العلم العربى من هذه البقعة من العالم وانتقل إلى الغرب . كان العلماء العرب يقومون بتقييم تجاربهم العلمية ، وتقييم أجيال المشتغلين بالتعليم . ويحضرنا فى هذه المناسبة التكليف الذى انعقد للطبيب العربى أبو بكر الرازى لامتحان الأطباء وكل من يقومون بتدريس الطب أو الاشتغال به . وهناك تجارب أخرى عديدة فى التراث العلمى العربى تشير إلى هذا المعنى .

أقول فهم الغرب أهمية الدرس العربى وبدأ فى تطوير نظمة التعليمية من خلال تطوير المكونات ذاتها ، أى من خلال تطوير الطالب والاستاذ معا . (وهذا التطوير يعنى عدة أمور مهمة لابد من توافرها لانجاح العملية التعليمية .) وفى الجامعات العربية الحديثة تشكلت برامج التطوير العلمى – فى كثير من الأحيان – بأيد مصرية حين أخذت الجامعات العربية فى تقييم الأداء التدريسى من خلال ما

يقدمه الأستاذ داخل قاعة الدرس ومن خلال وجود نـــوعين من التسجيل الذى يقوم به الأستاذ فيما يعرف بملف الأستاذ Teacher Portfolio وملـــف التـــدريس Teaching Portfolio حيث يقوم الأستاذ بتسجيل خبرته التدريســـية لمن يأتى بعده من الزملاء الذين سوف يقومـــون بتـــدريس نفس المحتوى العلمى للطلاب فى فصول دراسية أخـــرى . ومن خلال هذين الملفين يعرف الأستاذ كيف يطور نفســـه على امتداد رحلته التدريسية .

ويرتبط بهذا المنظور التطويرى أيضا أن تتاح الفرصـــة للاستاذ لنشر مقالاته وبحوثه فى الدوريات العلمية العالميـــة المحكمة والمتداولة فى الدول المتقدمة فى مجال التخصص والتى تحظى باسم علمـــى كبيـــر ، والتـــى تتبـــع قواعـــد واجراءات محددة فى تقييم البحوث العلمية . كما أنـــه مـــن الضرورى أن تتاح لعضو هيئة التدريس بالجامعة الفرصة للذهاب إلى الجامعات الأوروبية الحديثـــة للاطـــلاع علـــى أحدث البحوث العلمية بها والمشاركة فيها .

إن هذه النقاط وغيرها تشكل بعدا مهما من أبعاد التطوير التى لابد وأن تطرح بشجاعة كاملة وبدون حساسية حتـــى يمكن الارتقاء بالعملية التعليمية ككل .

-6-
قضايا التعليم والأمن القومى

إذا كنا قد ربطنا مباشرة بين الأمن القومي والهم الثقافي العام ، واعتبرنا أن قضية الأمن الثقافي والعلمي هي قضية أمن قومي بالدرجة الأولي ، فإن مرجع ذلك لأننا نعتبر أن الثقافة والعلم مقدمة علي غيرها من القضايا الأخرى ، مثل القضايا الاقتصادية التي قد يري فريق من الناس أنها علـــي درجة بالغة من الأهمية والخطورة في عالم اليوم . ومع هذا نبادر ونؤكد أن بلدانا كثيرة لديها ثروات ضخمة وهائلـــة ، ومع هذا لا تشعر بالأمن والأمان ، ولم تحقق لها الثـــروات أمنها المنشود في لحظات تاريخية معينة .

ويستند رأينا إلي أن التعليم والثقافة كبناء أعلي ، يمكـــن إذا أحسن استخدامهما وترشيدهما أن يحفـــزا الأمـــة كلهـــا لدريء الأخطار عنها ، كما يمكنهما الكشف عـــن القـــوى الكامنة والطاقات الفعالة لدي القطاعات المختلفة . ولا شك أن هذا العنصر كان موضع تقدير منذ مطلع عصر النهضة الحديثة في مصر ومنذ اتصال المثقفين المصريين بالمثقفين الأوروبيين . ومع أن هذا العنصر بادي الوضوح للمفكرين، إلا أنه يمكن لنا أن نشير لازدياد وتفعيل المناقشات حـــول

التعليم بصورة كبيرة في الربع قرن الأخير ، انطلاقاً من إحساس المفكرين بأن قضايا التعليم تشكل البعد الرئيسي في النهضة ، وأن تنشيط الحديث حولها من آن لآخر يهدف إلى حصانة الأمة .

وربما كان من الواجب علينا أن نتساءل عن أهمية هذا البعد كحصن منيع للأمن القومى ؟ وكيف يمكن للتعليم أن يشكل الجدار الواقي للأمن القومي ككل؟

إن هذه المسألة تحتاج منا أن ننظر في المدخلات والمخرجات ، كما تحتاج منا أن نبين كيف تشكل قضايا التعليم ككل نقطة محورية في أي تطوير منشود ، خاصة وأن هذه القضايا تتصل مباشرة بتشكل العقول التي من المفترض –من حيث المبدأ– أنها في المستقبل القريب ستطرح أفكار التحول في الربع الثاني من هذا القرن .

لا شك أن قضايا التعليم علي كافة مستوياتها ، رغم ما استحوذت عليه من مناقشات طويلة ومكثفة في السنوات الأخيرة ، مما يشير إلي أهميتها ، إلا أنها لا زالت تحتاج إلي نظرة أبعد من جانب المفكرين ، وتطوير أشمل من

جانب المسئولين عن التعليم بكافة قطاعاته . وحتى نتبـين هذا علينا أن نقوم بعمليتين في آن ، وهما عمليتى التشخيص ووصف العلاج . واختار مصطلح التشخيص لأنه يكشـف عن الأبنية المعرفية المتضمنة في عملية التعليم مما يسـهل الكشف عن طبيعة ميكانيزماتها ، وبيان درجات المعقوليـة في تفعيلها معرفيا لتشكل درعا قومية ووطنية واعية بالواقع وابجدياته ، والمستقبل ومفرداته .

أما من حيث التشخيص فإن المتأمل في منظومة التعلـيم علي كافة مستوياته يكتشف بوضوح وجود منظومتين ، أو نسقين من التعليم هما : الأول ويتمثل فـي نسـق التعلـيم الحكومي . والثاني وهو نسق التعليم الخاص . مـا الـذي يطلعنا عليه دفتر أحوال النسقين ؟

إن نسق التعليم الحكومي بكل مؤسسـاته يعمـل وفـق إمكانيات ثابتة ، وميزانيـات محـددة ، ومثقـل بالأعبـاء والإنفاق ، انطلاقاً من التزام الدولة الكامـل بمصـروفات محددة للطالب (صيغت وفق كادر الرواتب الحكومية منـذ نصف قرن تقريبا أى وفق ما حدده الدستور الذى كفل حق

كل مواطن في التعليم). في ظل هذا النسق التعليمى تقـف الأيدي مغلولة في التطوير إن على مستوى الأداء المادى ، أو المناهج، أو التطوير والتحديث.

ومع اعتقادي الجازم بـأن المشـتغلين بـأمر التعلـيم، والمفكرين الذين يسعون إلى تطوير النظريـات التربويـة الصحيحة مثل أستاذنا شيخ التربويين المعاصرين الـدكتور حامد عمار الذى يمثل ويعبر عن مدرسة علميـة متكاملـة ينتشر أفرادها في شتى البقاع، عليهم أن يكشفوا لنا فاعليـة هذا النسق وأهميتة وكفاءته، وجوانب القصور فيه، وكيـف يمكن معالجتها؟ وهل يمتلك هذا النسق آليات المنح والمنـع في ظل الحقوق المكتسبة المطلقة؟! هذا سؤال يحتاج إلـي إجابة.

وعلي الجانب الأخر نجد نسـق ، أو منظومـة التعلـيم الخاص، وهـى تشـكل مدرسـة جديـدة لهـا توجهاتهـا واستراتيجيتها في التعليم، خاصة وأنها تعتمد على امكانات رجال الأعمال ، وخبرات كبار أساتذة الجامعـات . هـذا النسق لا يضع حدوداً للإنفاق ، بل يعتمد على قاعدة كلمـا

زاد الإنفاق والتحسين كلما زاد العائد (وهذا أمر صحيح إلى حد كبير) الأمر الذى جعل مؤسسات التعليم الخاص بكافة مستوياتها تحدث وتطور كل ما يتصل بالعملية التعليمية بصفة متواصلة ، وتعتنى بالمدخلات والمخرجات، وتجرى مراجعة ذاتية، وتقيما متواصلا لكل مفرادتها. وهذا يعنى أن نسق التعليم الخاص وبصفة خاصة الجامعات الجديدة تمتلك الخطة والأفكار ، وتمتلك مع كل هذا آليات المنح والمنع.

ومع أن هناك جوانب أخرى متعددة لتشخيص الواقع فى النسقين ، إلا أن ما أشرت إليه يفى بغرض التعامل مع قضايا التعليم ككل بما لها من بعد إستراتيجي وقومى.

وصف العلاج :هناك إذن تباين في أهداف وأغراض منظومتى التعليم الحكومي والخاص. ومع اعترافنا أن التعليم الحكومي في السنوات الأخيرة شهد تطورات مهمة، وتطويرات جادة، إلا أننا لازلنا نرى أن هذا كله يمكن تفعيلة بصورة أكثر دقة من خلال تطوير قوانين التعليم.

على سبيل المثال يحتاج أمر النهوض بالتعليم الجامعي على مستوى مرحلة الليسانس ومرحلة الدراسات العليا إلي

ضرورة وجود خطط بحثية تنبع من الأقسام العلمية وتحديد دقيق للمهام العلمية ، وتطوير للبرامج الدراسية، وتقييم لهذه البرامج والقائمين عليها، لتحديد نقاط القوة والضعف، وربط كل هذا بوضعية الأستاذ الجامعى. فكأننا نحتاج إلي تطوير وتقييم لعناصر ومفردات العملية التعليمية البشرية والمادية ككل. وربما لا يكون هذا الأمر جديدا على كثير من الأساتذة الذين درسوا في الجامعات الأوروبية والأمريكية، أو عملوا في الجامعات العربية. فمن الناحية المنهجية يمكن الحصول على جودة عالية إذا عرفنا نقاط القوة والضعف. ومن الناحية المعرفية يمكن التطوير ابتداء من النقد والتقويم. وفاعلية التقويم في هذه الحالة تفيدنا في استحداث أفضل السبل للارتقاء بالعملية التعليمية ككل. وهنا يمكن أن يفتح النقاش لكافة الأطراف لتثرى الحوار العلمى حول علاقة هذا التصور بارتقاء نظم التعليم.

وفى هذا الصدد يمكن لنا تصور أبعاد التطوير فى ظل رؤية واقعية تضع فى اعتبارها أمننا القومى العلمى والثقافى انطلاقا من المبادىء الآتية :

أولا : مواكبة الاتساع فى نطاق التحصيل الدقيق للمعـــارف وأدوات الرصد الدقيق لكل معرفة نوعية. وهــذا المطلــب يعمل على تكوين قاعدة معرفية عامة لدى الطلاب بحيــث يمكن لهذا التكوين أن يسهم فى تكوين الملكة النقدية لــدى أبنائنا الطلاب رجال المستقبل .

ثانيا : تنمية القدرات الاستدلالية والإبداعية لدى الدارســين عن طريق التوسع فى دراسة المناهج الحديثة المتطــورة ، مع الوضع فى الاعتبار المتغيرات العالمية بكافة التصورات الممكنة لاستيعابها .

ثالثا : أن يتم استيعاب التصورات المختلفة عــن صــراع الحضارات الذى يكشف عن نفسه بصور مختلفــة وهــذا يتطلب ضرورة إلمام الطلاب بالتيارات الفكرية المعاصر ، لما لهذا من أهمية قصوى فى تشكيل العقــول مســتقبلا ، وهذا يعنى ضرورة توسيع قاعدة المحتوى العلمى للكشف عن الأنساق العلمية والفكرية لمفكرينا وعلمائنا فى الماضى والحاضر من خلال بيان أبعاد التواصل. وفى هذا الإطــار

أيضا يجب العمل على ضرورة تفعيل آليات الحوار بـــدلا من الصراع.

رابعا : تعميق صلة العلوم ، النظرية والعملية ، بـــالمجتمع من خلال النظر فى الأبنية المعرفية المختلفة للعلوم إن على مستوى المدخلات أو على مستوى النتائج .

إن ما ذكرته في هذا الإطار التصوري مسألة تحتـــاج إلـــي وقفات من جانب المخلصين ، في عصر يتســـم بصـــراع الثقافات ، وفي ضوء التحديات المفروضة علينا والتى تقنعنا مباشرة أننا في مواجهة مع الثقافة العالمية (أو العولمة).

7

نتائج التطبيقات التكنولوجية

وتطوير التعليم

(جزء من ورقة عمل كان من المفروض أن تقدم إلــى المــؤتمر القــومى السادس وموضوعه التنمية المهنية لأستاذ الجامعة فى عصـــر المعلومـــات بمركز تطوير التعليم بجامعة عين شمس 23-25 نــوفمبر 1999 اســتجابة لدعوة كريمة من الأستاذ الدكتور محمود الناقة مدير المركز عام 1999)

السؤال الذى يواجهنا بصورة مستمرة وملحة يتمثل فـــى فاعليات وأليات عملية التطوير التى يمكن أن تشهدها العملية التعليمية ككل ، على اعتبار أن أمل الأمة فى مستقبلها ينعقد على فهم هذه العملية فى كل أبعادها وتصوراتها الأساسية . ومن ثم تركز هذه الورقة على محاولة استكشـــاف كيفيـــة الاستفادة من نتائج التطبيقات التكنولوجية فى تطوير العملية التعليمية بمستوياتها المختلفة . ولذا فإنها لن تركـــز علـــى قطاع واحد محدد من قطاعات التعليم ، وإنما سوف تعمـــد إلى التعامل مع التعليم كمنظومة معرفية وعمليـــة متكاملـــة بالدرجة الأولى . ذلك أن التغيرات التى تحدث فى جانـــب محدد من جوانب العملية التعليمية فى مســـتوياتها الأدنـــى تصاحبها بالضرورة تغيرات فى المستويات الأعلى ، ممـــا يعنى بالنسبة لنا فى الدرجـــة الأولـــى أن الانفصـــال بـــين الجوانب المختلفة للتعليم إنما هو لغرض التيسير وتخفيـــف الأعباء وتكثيف حلول أسع للمشكلات، وتفعيـــل الجوانـــب

التطبيقية بالصورة التى تحقق طفرة نوعية فـــى المـــدخلات والمخرجات فى العملية التعليمية بكافة مستوياتها.

ومن هذا المنطلق لقيت منظومة التعليم فى الآونة الأخيرة اهتماماً كبيراً من جانب الدولة وأعضـــاء هيئـــة التـــدريس المهتمين بالمناهج بصفة عامة. ويمكن القول بصفة عامـــة أن مصر ، مع كبر حجم سكانها الذى بدأ يقترب مـــن 70 مليون نسمة، وما تستوعبه من طاقات بشرية فى مدارســـها وجامعاتها، تعتبر فى طليعة دول الشـــرق الأوســـط التـــى تكرس جهودها على المستوى الرسمى والمستوى الأكاديمى لتطوير التعليم بكافة أنظمته ومستوياته وتحديث الظـــروف المحيطة بالعملية التعليمية ككل ، انطلاقا مـــن أن التعلـــيم يشكل المشروع القومى الحقيقى للمستقبل .

وفى إطار الجهود الرامية للارتقاء بشأن التعليم من ناحية المناهج ومن ناحية التدريس أيضا ، تـــم التركيـــز علـــى استحداث تطورات وتغيرات أكاديمية وتقنية تناسب طبيعـــة التطورات العصرية والثورة التكنولوجية المتنامية يوما بعد يوم . وفى ضوء هذا البعد لابد لنا من مراجعة المـــدخلات

والمخرجات فى عملية التعليم ، ولابد لنا من التفكيـر فـى الطرق التى تفى بأغراض الواقع وتلائم التطورات التقنيـة الحديثة . وهذا يعنى، كما أشرت من قبل، أن التفكير لابـد وأن ينصب على التعلـيم كمنظومـة معرفيـة متكاملـة . ويعنىأيضا أن فصل أحد المكونات فى هذه العملية عن بقية المكونات والعناصر، لن يفيدنا فى تحقيق الثورة التطويرية التحديثية التى من الواجب أن تحدث فى مجال التعليم .

وتأسيسا على هذا التصور فإن النظـر إلـى منظومـة التعليم كمنظومة معرفية متكاملة يثير لدينا مجموعـة مـن التساؤلات المهمة ، اعتقد من جانبى أن طرحها يمكـن أن يسهم بصورة فاعلة فى تصـور بعـض الحلـول لـبعض المشكلات التى قد تواجهنا فى عملية التعليم ، إذن : ما هى الإستراتيجية التى يجب على واضعى المناهج أن يتبعوهـا للوصول إلى مستوى من التعليم يواكب الثورة التكنولوجيـة والتغيرات العلمية المتواصلة فى هذا العصر؟ كيف يمكـن الاستفادة من نتائج التطبيقات التكنولوجية فى تطوير العملية التعليمية بصورة جذرية؟ هل نحن قادرون على تكوين جيل

من المتعلمين يمكنه التعامل بفاعلية واقتدار مع التطــورات التقنية المتلاحقة، ويمكنه فى الوقت نفسه أن يكون مبــدعاً خلاقاً ؟

إن إثارة مثل هذه الأسئلة وغيرها ، أمر يأخذنا مباشــرة من النتائج إلى المقدمات ، أو بصورة أدق من المخرجــات التى تنتج عن التكنولوجيا المعاصــرة إلــى المــدخلات (الطلاب- المناهج) . وفى هذا الصـــدد أشــير إلــى أن مصطلح التكنولوجيا كما استخدمه فى هذه الورقة يشير إلى نوع واحد منها وهو الكمبيوتر (الحاسوب) -على اعتبار أن هناك تقنيات أخرى لها فاعليتها فى العملية التعليميــة . إن ثورة تحديث وتطوير المناهج الآن تعتمد بصورة فاعلة وأساسية على استخدام الكمبيوتر وبرامج السوفت وير Soft Ware ، ليس فقط كوسيلة من وسائل نقل المعلومات وإنما كوسيلة مباشرة للحصول على المعلومــات مــن مصــادر متعددة أيضا مثل الانترنت ، والتعامل معها وفق إجراءات محددة . ذلك أن الأنواع المختلفة مــن التكنولوجيــا تقــدم

أنواعا مختلفة من التركيز على المضمون وتخدم أغراضا مختلفة داخل إطار العملية التعليمية .

أما فيما يتعلق بالسؤال الأول الخاص بالاستراتيجيات فإن هناك أربعة أبعاد مهمة لابد من وضعها فى الاعتبار ونحن بصدد صياغة مناهجنا فى ضوء المتغيرات العصرية وفى ضوء ثقافة عصر مختلف تماما عن العصر الذى سبقه، خاصة مع الحديث عن العولمة ، وهذه الأبعاد هى :

البعد الأول : يتمثل فى أن المناهج التى نهدف إليها يجب أن تصمم بحيث تترك لعقل الطالب ومهاراته الفرصة المناسبة لاقتناص المعلومات بصورة ذاتية . ويترتب على هذا ، الإعلاء من ملكة الإبداع لدى الطالب . والمناهج التى تصمم بهذه الكيفية سوف تشكل بعداً معرفيا مهما لدى الطلاب يبين لهم بداية الرحلة مع المعلومات وكيفية اقتناصها وتوظيفها، وكيفية التوصل إلى النتائج . وهذا البعد يشكل منطقة نفوذ مهمة فى عقل الطالب الذى نعمل على تشكيله ، لأن تصميم المناهج لابد أن يضع فى الاعتبار تحويل عقل الطالب من الاستهلاك والعيش على أفكار

وتصورات الغير إلى الابداع وانتاج التصورات . ومسألة انتاج التصورات تدخلنا فى باب فهم الطالب لأساس المنظومة المعرفية والقاعدة التى تؤسس عليها المناهج والمتمثلة فى الحوار والتفاعل المعرفى .

البعد الثانى : أن مرحلة ما قبل التعليم الجامعى تعمل على تشكيل وصياغة عقل الطالب ، واعداده لاستقبال المرحلة الجامعية بكل أبعادها فى إطار عالم رحب من المتغيرات يعتمد أساسا على بذل الجهد من جانب الطالب . وهذا يعنى أنه من الضرورى أن يكون قد تم اعداد الطالب بصورة جيدة فى مرحلة ما قبل التعليم الجامعى ، وأن يكون قد استكل أدواته المعرفية ، وان يكون قد تأسس بصورة تلائم المجتمع الجامعى . وهذا يعنى أن يتهيأ الطالب من الناحية العقلية لمواجهة مجتمع الجامعة بكل أبعاده ، يأخذ منه ويضيف إليه . ياخذ منه كل ما هو جديد بأطره المعرفية والمنهجية ، ويضيف إليه من ابتكاره وصميم ابداعه . وهذا يعنى أيضا ان يتحول الطالب من الانفعال إلى الفعل ، خاصة إذا علمنا أن الدولة، والأمة ككل، تنتظر اضافات

وابداعات أبناءها إذ مهما كانت هذه الإبداعات والاضـــافات صغيرة ومحدودة إلا أنها سوف تضيف رصيدا كبيرا مــن المعرفة . إنه إذا تحقق هذا نكون قد قطعنا شوطنا كبيرا فى الطريق إلى تحقيق صياغة جديدة لمنظومة تعليمية نشــطة تواجه بفاعلية عصر التحديات .

البعد الثالث : أن مرحلة التعليم الجامعى تقوم فى جوهرها على التفكير الحر المســتقل الــذى يهــدف أصــلا إلــى الاستبصار والإبداع .وإذا ربطنــا هــذا التصــور بثــورة المعلومات سوف نجد على الفور أن امــتلاك التكنولوجيــا والأجهزة والمعدات وحــدها لا يكفــى لتحقيــق التحــديث المنشود ، وإنما لابد من توظيف المعرفة بكل مصادرها من أجل التنمية العقلية المستمرة . ويترتب على هذا ضــرورة تطوير مناهج وأساليب البحث العلمى لتواكــب التطــورات الحادثة فى مجال التعليم بكافة مستوياته. وهــذا يعنــى أن تتفاعل كل هذه المنظومة معا لتنتج تصــورات التحــديث والتطوير. ومن ثم فإن هذه المرحلة تعمل علــى تكــريس وتفعيل العوامل التى تفى بإعداد الطالــب للانخــراط فــى

المجتمع المدنى عضوا نشطا فعالا ،وهذا لن يـتم إلا مـن خلال سلسلة من الاجراءات التى تبدأ بالحوار بين الطالـب والأستاذ ، وتمر بالتفاعل بين الطلاب وبعضهم من خـلال ما تقره الحياة الجامعية من فاعليات تساعد على هذا الجانب مثل انخراط الطالـب فـى الأنشـطة الطلابيـة والأسـر والاتحادات الطلابية والأنشطة الثقافية والفنية وغيرها ممـا يصقل الطالب ويجعله فاعلا ومؤثراً فى العملية التعليميـة بالجامعة . ومن ثم فإنه من الواضح أن الجامعة ليست قاعة للدرس فحسب، بل هى مؤسسة كاملة ذات جوانب متعددة . ولا يغيب عن بالنا أن رائد النهضة الثقافيـة فـى مصـر المعاصرة الرئيس مبارك نادى فعـلا، فـى العديـد مـن المناسبات، بضرورة التفاعل بين كل هذه العناصر لانتـاج منظومة تعليمية أكثر فاعلية للدخول فى العصر الجديد .

البعد الرابع : أنه لابد لنا فى إطار عملية تحديث وتطوير المناهج أن نميز بين التفكير باعتباره عملية عقليـة نفسـية منطقية ، وبين نتائج التفكير . وإسقاط هذا التمييـز يخـل بالجوانب المتعددة المتوخاة من تطوير وتحديث المناهج .

البعد الخامس: أنه لا يجب أن يفهم من مصطلح التطـــوير والتحديث أن هذه العملية موقوته بفترة زمنية محددة ، وإنما هى عملية متواصلة ومستمرة ، تتطلـــب مـــن المؤسســـة التعليمية ككل أن تقوم بها بصفة دورية ، كما تتطلب مـــن الاستاذ أن يقوم بها فى نهاية كل فصل دراسى من خـــلال حصوله على نتائج مباشرة عـــن تقيـــيم الاداء الفصـــلى ، ومعرفة الجوانب التى يكتنفها بعض القصور فى الاداء حتى يمكن تلافيها والتخلص منها فى الفصل الدراسى التـــالى . وهذا هو التطوير الذاتى الذى لاينبغى لنا أن نخجل منـــه ، أو نعتبره دلالة على النقص ، أو علامـــة مـــن علامـــات الحساب . إن ثورة تحديث وتطوير المنـــاهج الآن تعتمـــد بصورة فاعلة وأساسية على استخدام الكمبيوتر ، ليس فقط كوسيلة من وسائل نقل المعلومات وإنما كوســـيلة مباشـــرة للحصول على المعلومات من مصـــادر متعـــددة أيضـــا ، والتعامل معها وفق إجراءات محـــددة . ذلـــك أن الأنـــواع المختلفة من التكنولوجيا تقدم أنواعا مختلفة من التركيز على

المضمون وتخدم أغراضا مختلفة داخـل إطـار العمليـة التعليمية .

التقييم يعنى أننا نطبق أحد معايير المحافظة على الجودة وهو المتمثل فى المتابعة لرفع الكفاءة .

لكن لنا أن نتساءل الآن كيف يمكـن أن نحـدث الطفـرة المرجوة فى التعليم ؟ وكيف يمكن لنا أن نحقـق منظومـة تعليمية مواكبة لعصر التطورات التكنولوجيـة فـى عـالم اليوم؟

إن هذه الأسئلة تدفعنا مباشرة إلى الحـديث عـن الـدور الفاعل للجامعات ، إذ ليس من الواجب أن تظل الجامعـات على ما هى عليه .. تستقبل أعداداً من الطلاب سـنوياً.... وتخرج أعداداً (تقريبا) مساوية لم تستقبله . هـذا الـدور الذى تقوم به الجامعات لن يخلق منها بيوت علـم منافسـة لتلك الموجودة فى الغرب . كما أن هذا الدور لـن يجعـل الجامعات تحقق الأغراض التى نشأة من أجلها أصلا .

المشكلة .. والحل

المشكلة الحقيقية التى تواجهها الجامعات ، كمـا نعـرف جميعا ، هى مشـكلة التمويـل ، بمعنـى أن مـدخولات الجامعات المالية ضئيلة لا تستطيع أن تفى باحتياجاتهـا ، ولا تستطيع أن تجعلها جامعات متطورة وفاعلة بالدرجـة الأولى ، وهذه النقطة تشكل حجر الزاوية فى النظـر إلـى دور الجامعات وما يمكن أن تقوم بـه مـن أداء . إذ مـن الواجب أن تضع الجامعات استراتيجياتها على أساس أنهـا مستقلة . والاستراتيجيات هنا تختلف من جامعة إلى أخرى، على سبيل المثال فإن الجامعة التى تخدم مجتمعا فى الـدلتا ظروفها تختلف عن تلك التى تخدم مجتمعا ساحليا ، وهـذه هى البديهية الأولى التى لابد وأن نضعها فـى الاعتبـار . ويترتب على هذا اختلاف الاسـتراتيجيات فـى أولوياتهـا حسب ظروف المجتمع ذاته . وهذا يعنى أنه لاينبغـى أن تكون الجامعات المصرية نسخة واحدة فى برامجها العلمية وأولويات الدراسة فيها والبحوث التى تقوم بها . كما يعنى أيضا أن تختلف الدراسة من جامعة إلى أخرى ، وتتبـاين التخصصات أيضاً . ومن ينظر فى قانون تنظيم الجامعات

يجد الجامعات والكليات الجامعية نسخاً مكررة ، وغاب عن ذهننا، أنه مادامت الجامعات نسخا مكررة هنا وهناك ، فلماذا نطلب من الطالب الذى حصل على مجموع أقل من زميله فى الثانوية العامة أن يذهب إلى الجامعة س ، وليس الجامعة ص مثلا . لم نتساءل لماذا لا نجرى تعديلا على هذا الوضع الغريب ، وتركنا الحال على ماهو عليه.

إذا كان لابد من معالجة الخلل الحادث فى مثل هذه الجوانب كان علينا أن نفكر فى البدائل على نحو أفضل وبالصورة التى تؤدى إلى دور فاعل فى عالم جديد متطور. وهذا يجعلنى أفكر فى مجموعة من الحلول تصلح لأن توضع تحت الأنظار لدراستها وتحليلها ومعرفة كافة جوانبها وما يمكن أن يترتب على الأخذ بها أو ببعضها ، وطريقة تنفيذها لتؤدى الغرض منها .

أما الحل الأول فيكمن فى ضرورة أن تقوم الجامعات كبيرة الأعداد بتقديم مشروع لانشاء جامعات من داخلها ، مختلفة البرامج ، وتعتمد على التمويل الذاتى ، وتستوعب الطلاب الراغبين فى الدراسة بها بمصروفات لا تقل عن

تلك التى تدفع فى الجامعات والمعاهد الخاصة ، ولا تعتمد على ما تعارفنا عليه باسم مكتب التنسيق الذى تمثلت مهمته فى حشد الأعداد بالجامعات أكثر من الاهتمـــام بسياســـات الحشد ! وهذا الحل يحقق بعض الأغراض المهمة والتـــى من بينها:

1- التخفيف عن كاهل الدولة فيما يتعلق بالانفـــاق علـــى الجامعات ومراكزها البحثية .
2- تكوين حصيلة مادية للجامعات تمكنها من الانفاق على البحوث التى تقوم بها .
3- تحويل الجامعات إلى مراكز بحث علمى حقيقية .
4- تخفيف الضغط والكثافـــة الطلابيـــة علـــى القاعـــات الموجودة فعلا ، بما يحقق أداءً علميا أفضل من جانب القائمين على التدريس .
5- امكان أن يخضع القائم على التدريس للتقييم بصـــورة مقبولة .

6- امكان توفير عناصر التكنولوجيا الحديثة داخل قاعات الدرس مثل أجهزة الداتا شو Data Show التى لابد من توافرها فى قاعات الدرس .

7- القيام بعمليات التجديد والاحلال لقاعات الدرس التـــى تهالكت حتى تصبح مواكبة للمتغيرات العصرية .

8- اتاحة الفرصة لرجال الأعمال لتمويـــل الجامعـــة الأم والجامعة الإبنة بالصـــورة التـــى تـــنهض بالجامعـــة ومرافقها .

هذه على سبيل المثال بعض العناصر ، وهناك غيرها كثيـــر وكثير .

وما دمنا نؤكد على أن الجامعات مستقلة ، فإن مثل هـــذا التفكير يمكن أن تقدم عليه أى جامعة ، بعد الدراسة الجـــادة لمفرداته على ألا يكون ذلك من خلال العديد من اللجان التى قد تفشل مشروعات التطوير الجريئة على أيدها.

أما الحل الثانى ، فيتمثل فى أنه يمكن للجامعة أن تجـــرى تصنيفا للطلاب الملتحقين بها على النحو التالى :

الدرجة الأولى طلاب متفوقون ، يقبلون علـــى نظـــام مـــنح دراسية وتكون دراستهم مجانية بشرط الحفاظ على معـــدلات التفوق حتى التخرج .

الدرجة الثانية طلاب يدرسون بالمجان بعـــد بحـــث حـــالتهم الاجتماعية ، وتقوم الجامعة بتوفير بعض المنح المادية لهـــم لمساعدتهم .

الدرجة الثالثة طلاب يدفعون المقابل المادى للتعليم وفق مـــا تقره الجامعة للارتقاء بجودة التعليم ، على ألا يكون المقابـــل المادى تلك الجنيهات القليلة التـــى حـــددها قـــانون تنظـــيم الجامعات عام 1972 والتى لم يطرأ عليها أى تغييـــر حتـــى عصرنا هذا !

الدرجة الرابعة طلاب حاصلون على أقل من المجموع الذى قبلته الجامعة بما يعادل (1%-2%) وهؤلاء يدفعون مقابل التعليم وفق ما هو سائد فى الجامعات الخاصـــة . وهـــؤلاء سوف يتمتعون بمزايا الاقامة بالموطن ولا يتكلفـــون مشـــاق السفر إلى جامعات أخرى . كم من أبنائنا تتكلف أسرهم مـــا

لاطاقة لها به حين يرسلون الأبناء إلى محافظات بعيدة أو فى الخارج !

والتصنيف الذى قدمناه للفئات المختلفة من الطلاب يقابلـه آخر بالنسبة لأعضاء هيئة التدريس . إذ لابد من تقييم الأداء بالنسبة لعضو هيئة التدريس . إذ الواجب أن يقوم عضو هيئة التدريس بمراجعة أدائه بصورة دائمة وتقوم الجامعة أيضـا بنفس الدور، ولكن لأغراض أخرى أهمها الارتقـاء بجـودة الأستاذ توخيا لجودة العملية التعليمية ذاتها ، وهـى مسـألة ضرورية فى مواجهة التحديات العصرية ، ولا عيـب فـى هذا. والأستاذ الذى يعمل فى الجامعات المصرية ويذهب إلى أى دولة فى الخارج (وبصفة خاصة الدول العربية) يخضع لعملية تقييم الأداء من جانب الطـلاب والجامعـة ، وهـذا لاينتقص منه بل يدله على مواضع الخلل . ويترتب على هذا أيضا أن تكون العلاقة بين عضو هيئة التـدريس والجامعـة علاقة تعاقدية ، تحكمها معايير الجودة صعوداً أو هبوطـاً . وربما ربطت هذه العملية بأسرها بكادر المرتبات ، بحيـث يمكن للمرتبات أن تتضاعف بصورة كبيـرة وفقـا للجـودة

المتوخاة ولبيان الأعمال الذى يتقدم به عضو هيئة التدريس . وفى هذه الحالة سوف تكون الجامعة لعضو هيئة التــدريس المتفرغ للتدريس والمتميز فقط .

إذا لم يكن بمقدورنا الاختيار بين هذه الممكنات وغيرهــا مما هو مطروح فقد ينتهى بنا التفكير إلى اقتراح الحل الثالث الذى قد يشكل بعداً لايجب أن يغيب عنا . وهو ما أريــد أن أناقشه بشيء من التفصيل .

الحل الثالث الذى يمكن اقتراحه فى هذا الصدد يتمثل فى أن تقوم الجامعات على مراحل بتقييم أداء وحداتها ، من حيث ما تحققه هذه الوحدات من مكاسب وما تتكبده مــن خســائر ، بحيث يتم دراسة نسبة المكاسب التى تحققها الجامعة والدولة بصورة محايدة بعيدا عن الأرقام التــى تحكيهــا الــدفاتر . وبحيث تكشف هذه الدراسة كم هو دخل هذه الوحدات ، وكم مقدار الهدر الذى يحدث فى الإنفاق عليها . وبحيث تكشــف الدراسة عن مقدار العمالة الزائفة (وما أقصــده هنــا تلــك العمالة الزائدة عن الحاجة والتى هى موجودة لمجرد الرزق، ولها مصادر رزق أخرى) وما تتكلفه الجامعة أو الدولة من

جراء ذلك . ويجب أن تبين الدراسة أيضا البعد الغائب في عدم تأهيل هذه العمالة على كافة المستويات .

إن الدراسة التى نرى ضرورة القيام بها تهدف إلى تقييم الأداء المؤسساتى بصورة فاعلة بعيدا عن صيغة (كله تمام) وفى هذه الحالة سوف تكشف الدراسة عن نتائج تستحق التوقف . إذا كانت الدراسة سوف تكشف عن أن العائد يستحق ويسهم فى المسيرة العلمية بالصورة المرجوة ، فإن هذا الامر يعنى نجاح هذه الوحدات فيبقى عليها . أما إذا كانت هذه الوحدات لا تحقق أية مواكبة لمسيرة التطور العلمى والبحثى ، فلابد من التوقف هنا : قد يكون من المناسب إلغاء هذه الوحدات أو دمجها مع وحدات أخرى ، أو طرحها للإستثمار (أقول هذا وأعلم أنه قد يعرضنى لهجوم شديد لأنه بمثابة خصخصة للتعليم) ولم لا والجامعة لاتستطيع الاستفادة بصورة فاعلة من هذه الوحدات ، والدولة أيضا تفقد جزءا مهما من مواردها .

دعنا نفكر فى الاحتمال الأخير ، وهو طرح الوحدات غير المنتجة للإستثمار . إن التفكير فى هذا الاحتمال سوف يؤدى

إلى تحويل هذه الوحدات من وحدات خاملة غير منتجة إلـــى وحدات منتجة وفاعلة ، وسوف تجد الجامعة الصيغة المناسبة لتحقيق دخل من هذه الوحدات يرفع مـــن قــدرات الجامعـــة ويعزز من مركزها المالى للوفـــاء باحتياجاتهـــا ، وتحـــديث قاعات الدرس ، وتعزيز دور التكنولوجيا بالكليات الجامعيـــة المختلفة .

فهرست الموضوعات

تقديم